



الحرس الجديد داخل حركة فتح

جهاد حرب

مقدمة

شكل انهيار السلطة الفلسطينية في قطاع غزة منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ ضربة قوية ليس فقط للسلطة الفلسطينية بل لحركة فتح وبشكل أساسي للحرس الجديد في حركة فتح المسيطر على القوى الأمنية الرئيسية في قطاع غزة. كما أبرز هذا الانهيار الصراع القائم بين الحرس الجديد والحرس القديم في حركة فتح، وكذلك الصراع القائم بين تيارات الحرس الجديد في الحركة عندما اعتبر بعض قيادات الحركة (من الحرس القديم والجديد على حد سواء) أن الصدامات المسلحة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية «الأمن الوقائي في قطاع غزة تحديداً» هي صراع بين حركة حماس وتيار داخل حركة فتح مما ساهم في تعميق الفجوة ما بين تيارات رئيسية داخل حركة فتح.

أظهر ترشح عدد من قيادات حركة فتح ضمن قائمة المستقبل (التي سجلت لدى اللجنة المركزية للانتخابات) في الانتخابات التشريعية، كمنافس لقائمة حركة فتح الرسمية قبل توحيدهما، قيادات الحرس الجديد وحددت ملامحها في الحركة، وأوضح مستوى الصراع بين الحرس القديم والجديد عمق الأزمة التي تعاني منها حركة فتح. لكن في الوقت نفسه أبرزت أن الحرس الجديد غير موحد ومنقسم في كثير من المواقف وطرق التعبير، ويدور في داخله صراع على النفوذ والقيادة.

ظهر الحرس الجديد نتيجة غياب العملية الديمقراطية داخل حركة فتح، وتوقف تعاقب الأجيال داخل الحركة. وعدم استيعاب قياداته في النظام السياسي بحيث تم إسناد أغلب المناصب العليا في السلطة الفلسطينية لكادر الحركة من «العائدين» مما استبعد الحرس الجديد عن أغلب المراكز القيادية في السلطة الفلسطينية، وعدم الاعتراف بتجربة الداخل وهياكل الحركة الموجودة نتيجة لظروف العمل التنظيمي في الضفة الغربية وقطاع غزة ما قبل عام ١٩٩٤. كما زاد عدم انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة من حدة الأزمة والاحتقان لدى كادر الداخل لفقدانه الفرصة الديمقراطية الممكنة للوصول إلى المواقع القيادية في حركة فتح «اللجنة المركزية والمجلس الثوري» وتوسيع مشاركته في الحكم مما أدى إلى تدمير واسع في صفوف الكوادر الفتاوية في الداخل وعمق الفجوة بين كادر الداخل وتجربته وكادر الخارج وتجربته.

سعى الحرس الجديد، بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات نهاية عام ٢٠٠٤، لامتلاك زمام القيادة من خلال المنافسة على القيادة (سواء بترشيح النائب المعتقل مروان البرغوثي نفسه لرئاسة السلطة الفلسطينية أمام محمود عباس مرشح اللجنة المركزية للحركة. أو قرار قادة من الحرس الجديد مروان البرغوثي ومحمد دحلان وجبريل الرجوب تشكيل كتلة المستقبل للمنافسة في الانتخابات التشريعية في مواجهة كتلة حركة فتح)، والضغط لعقد المؤتمر السادس الذي أقر عقده في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٦ لكن تم تأجيله أكثر من مرة، والدعوة لبعث الحياة الديمقراطية داخل الحركة بإجراء الانتخابات التمهيدية (البرايمرز) لاختيار مرشحي الحركة للانتخابات المجلس التشريعي.

المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين
هاتف : 02 2964933
فاكس : 02 2964934

e-mail : pcpsr@pcpsr.org
http : //www.pcpsr.org

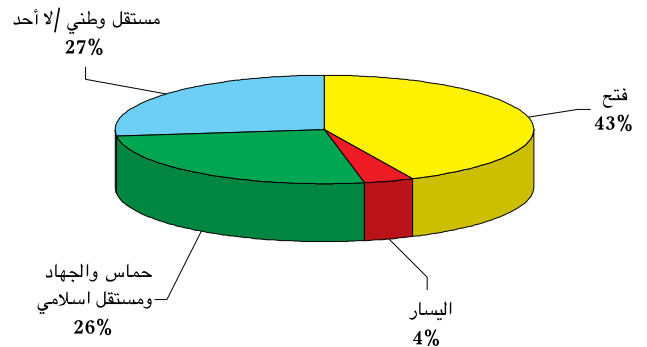
(١) قيادات ورموز الحرس الجديد

يتشكل الحرس الجديد في حركة فتح من غالبية قيادات وكوادر الحركة في الضفة والقطاع (الداخل)، الذين يحظون بتاريخ نضالي ممن أمضوا سنوات عديدة في سجون الاحتلال أو مطاردين أو مبعدين، وجزء من كوادر الحركة الذين عادوا بعد عام ١٩٩٤. لكن برزت مجموعة من قيادات الداخل كرموز وقيادات مؤثرة في الحرس الجديد (مروان البرغوثي، ومحمد دحلان، وجبريل رجب، وأحمد حلس) خلال السنوات الماضية. برز مروان البرغوثي كزعيم وقائد للحرس الجديد خلال الانتفاضة الثانية لتمتعه بشعبية جماهيرية تجعله المنافس الأقوى والقادر على منافسة الحرس القديم وتحقيق الفوز لحركة فتح في الانتخابات العامة على حركة حماس. كما أنه يتمتع بقبول واسع داخل الحرس الجديد. يتمتع محمد دحلان بشبكة علاقات إقليمية ودولية (تأثرت سلبا بشكل كبير إثر السيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة) ونفذ داخل الحرس الجديد بشكل خاص في قطاع غزة تأهله للعب دور مركزي في قيادة الحرس الجديد. فيما يتمتع جبريل رجب بشبكة علاقات إقليمية وينحصر تأثيره في قيادات من الحرس الجديد في الضفة الغربية، لكن يحظى بشعبية كبيرة بين أوساط الشباب بعد فوزه بمنصب رئيس اتحاد كرة القدم واللجنة الأولمبية. أما أحمد حلس فقد تمتع بنفوذ كبير في صفوف الحركة بقطاع غزة باعتماده على قوة مسلحة لكن عدم مشاركته في المواجهة مع حركة حماس خلال الصدامات المسلحة منتصف عام ٢٠٠٧ أثرت بشكل كبير على مكانته داخل الحرس الجديد.

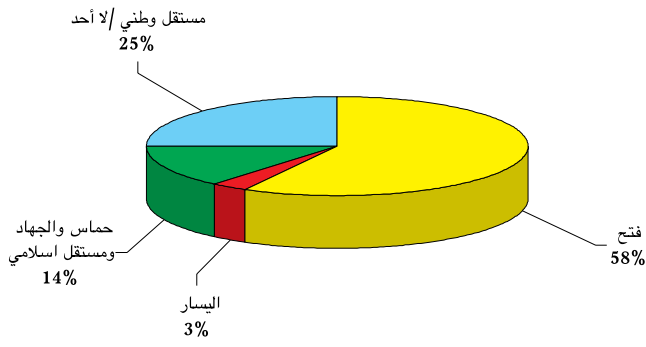
قدرة الحرس الجديد بقيادة مروان البرغوثي على منافسة الحرس القديم

يشكل النائب مروان البرغوثي منافسا قويا لقادة الحرس القديم (اللجنة المركزية للحركة) وفقا لما أبرزته استطلاعات الرأي العام التي أجريت قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ بحيث حصل على تفضيل الجمهور بأن يكون رئيسا للسلطة الفلسطينية لو كان القرار بيدهم (٣٤٪ لصالح مروان البرغوثي مقابل ٢٩٪ لمحمود عباس). لكن مروان البرغوثي حصل على تأييد ٣٨٪ مقابل ٤٠٪ لمحمود عباس ممن سيشاركون في الانتخابات الرئاسية. يحظى النائب مروان البرغوثي بشعبية كبيرة في الضفة الغربية (٤١٪ مقابل ٣٥٪ لمحمود عباس) وفي أوساط الطلبة (٤٦,٥٪ مقابل ٣٥٪) وبين النساء (٤٣,٥٪ مقابل ٣٥٪). كما يحظى مروان بتأييد واسع من مؤيدي الأحزاب والفصائل الفلسطينية في منافسته لمحمود عباس على مقعد الرئاسة^١. يوضح الشكلان والجدول رقم (١) حجم التأييد الذي يحظى به مروان البرغوثي بين مؤيدي الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة والمستقلين مقابل محمود عباس.

شكل رقم (١): «ناخبو» مروان البرغوثي حسب التأييد السياسي



شكل رقم (٢): «ناخبو» محمود عباس حسب التأييد السياسي



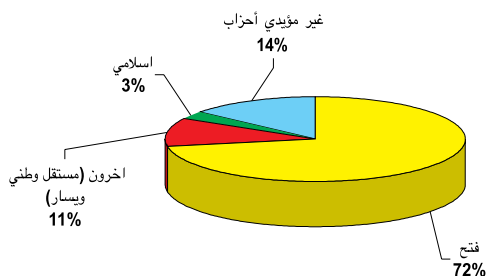
١ انظر استطلاع الرأي رقم (١٤) للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الذي أجري في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤.

جدول رقم (١): طريقة تصويت "الناخبين" حسب الانتماء السياسي (نسب مئوية)

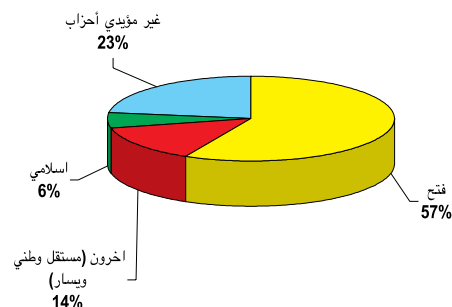
التأييد السياسي للناخبين	مروان البرغوثي	محمود عباس	مصطفى البرغوثي	المرشجون الآخرون	لم أقرر بعد
حزب الشعب	٨	٣٨	١٥	٢٣	١٥
الجبهة الشعبية	٤٦	١٨	٢١	٧	٧
فتح	٣٨	٥٤	٢	١	٤
حماس	٤٤	٢٤	١١	٤	١٧
الجبهة الديمقراطية	٢٥	٣٣	٨	٣٣	--
الجهاد الإسلامي	٣٧	٤٤	٤	٤	١١
مستقل إسلامي	٤٥	٢٦	٣	٨	١٨
مستقل وطني	٣٧	٣٤	١١	٣	١٥
لا أحد مما ذكر	٣٢	٣٣	٧	٢	٢٥
آخرون	٥٠	٣٣	--	--	١٧

وبعد أربعة أعوام على انتخاب محمود عباس، توضح استطلاعات الرأي العام أن النائب مروان البرغوثي ما زال يشكل تحدياً للحرس القديم متمثلاً بالرئيس الفلسطيني محمود عباس «القائد العام لحركة فتح» بحيث أظهر استطلاع رقم (٢٢) للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الذي أجري في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦ أن النائب مروان البرغوثي يحظى بدعم ٨٩٪ مقابل ٩٢٪ لمحمود عباس من مؤيدي حركة فتح في حال جرت انتخابات رئاسية وتنافس كل منهما على حدة في مواجهة مرشح حركة حماس. لكن مروان البرغوثي حظي في استطلاع رقم (٢٣) للمركز الذي أجري في آذار (مارس) ٢٠٠٧ بتأييد ٩٣٪ مقابل ٨٩٪ لمحمود عباس. كما حافظ مروان البرغوثي في استطلاع رقم (٣٠) الذي أجري في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨ على نفس الفارق (أربع نقاط ٩٣٪ مقابل ٨٩٪). لدى مروان البرغوثي قدرة على جلب أصوات الناخبين من غير مؤيدي حركة فتح أكبر بكثير (بحدود ١٠٪ من أصوات الناخبين) من الرئيس محمود عباس خاصة لدى الاتجاهات الإسلامية والمستقلين الوطنيين. يوضح الشكلاان والجدول المرافق حجم التأييد الذي يحظى به كل من النائب مروان البرغوثي والرئيس محمود عباس، بين مؤيدي الأحزاب والفصائل الفلسطينية، في حال ترشحا كل على حدة مقابل مرشح حركة حماس إسماعيل هنية حسب استطلاع الرأي رقم (٣٠) الذي أجري في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨.

شكل رقم (٤): «ناخبو» محمود عباس حسب التأييد السياسي



شكل رقم (٣): «ناخبو» مروان البرغوثي حسب التأييد السياسي



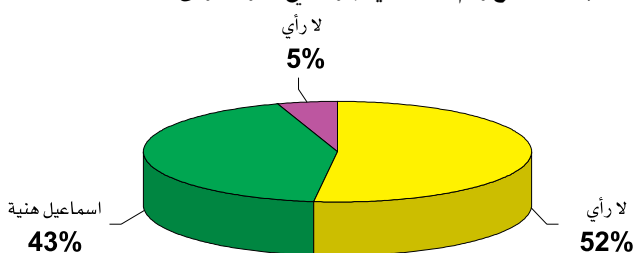
جدول رقم (٢): طريقة تصويت "الناخبين" حسب الانتماء السياسي لمرشحي حركة فتح كل على حدة ضد مرشح حركة حماس في استطلاعات الرأي العام ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٣٠ التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (نسب مئوية)

التأييد السياسي	استطلاع الرأي رقم ٢٢ الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦		استطلاع الرأي رقم ٢٣ الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٧		استطلاع الرأي رقم ٢٧ الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٧		استطلاع الرأي رقم ٣٠ الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨	
	مروان البرغوثي	محمود عباس	مروان البرغوثي	محمود عباس	مروان البرغوثي	محمود عباس	مروان البرغوثي	محمود عباس
حزب الشعب	٨٥	٦٢	٩١	٥٦	٧٢	٧٨	١٠٠	٦٧
الجبهة الشعبية	٧٢	٥٧	٥١	٣٧	٧٤	٢٩	٧٨	٥١
فتح	٨٩	٩٢	٩٣	٨٩	٩٥	٩٤	٩٣	٨٩
حماس	٨	٦	٢١	٦	١٠	٢	٨	٠٤
الجبهة الديمقراطية	٥٤	٥٤	٨٣	٢١	١٠٠	٠	٦٧	--
الجهاد الإسلامي	٣٥	١٣	٥٠	٣٤	٥٣	٢٨	٤١	٠٠
المبادرة الوطنية	٣٨	١٨	٢٤	٢٥	٦٤	١٨	٨١	٦٩
مستقل إسلامي	٢٥	٩	٢٩	١٧	٢٥	١٣	٣١	١٠
مستقل وطني	٧٥	٥٤	٥٤	٣٦	٧٠	٧١	٦٧	٥٢
لا أحد مما ذكر	٤٩	٤٠	٥٢	٣٩	٥٥	٢٧	٥٣	٣٠
آخرون	٧٨	٣٥	٥١	٥١	٢٢	٥٣	٧٦	١٠٠

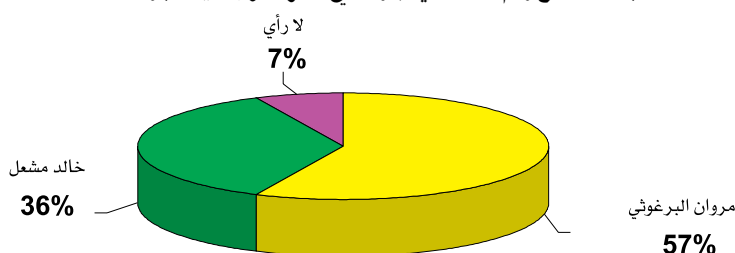
قدرة مروان البرغوثي «الحرس الجديد» على تحقيق الفوز لحركة فتح

توضح استطلاعات الرأي العام أن النائب مروان البرغوثي هو الفتحاوي «الوحيد» الأقدر على جلب الفوز لحركة فتح في أي انتخابات عامة قادمة في حال كان مرشح الحركة في الانتخابات الرئاسية في مقابل أي مرشح كان من حركة حماس حيث أظهر استطلاع رقم (٢٢) الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦ تفوقاً واضحاً لمروان البرغوثي في الانتخابات الرئاسية في حال كان مرشح حركة فتح ٥٧٪ مقابل ٣٦٪ لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. كما أن مروان البرغوثي يتفوق وفقاً لنتائج استطلاع رقم (٢٣) الذي أجري في آذار (مارس) ٢٠٠٧ على إسماعيل هنية بفارق تسعة نقاط (٥٢٪ مقابل ٤٣٪)، في حين يتفوق محمود عباس في حال كان مرشح حركة فتح بنقطة واحدة على إسماعيل هنية مرشح حركة حماس (٤٧٪ مقابل ٤٦٪). وبعد عام، في استطلاع رقم ٢٧ الذي تم إجراءه في آذار (مارس) ٢٠٠٨ فإن مروان البرغوثي يتفوق على إسماعيل هنية بفارق ١٩ نقطة (٥٧٪ مقابل ٣٨٪)، فيما تشير نتائج نفس الاستطلاع (استطلاع رقم ٢٧) إلى تفوق إسماعيل هنية على محمود عباس بنقطة واحدة (٤٧٪ مقابل ٤٦٪) وفي نهاية عام ٢٠٠٨ (وفقاً لاستطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية رقم ٣٠) يزداد الفارق إلى ٢٧ نقطة بين مروان البرغوثي وإسماعيل هنية (٥٩٪ مقابل ٣٢٪)، فيما يتفوق محمود عباس على إسماعيل هنية في نفس الاستطلاع بعشرة نقاط فقط (٤٨٪ مقابل ٣٨٪). توضح الأشكال التالية والجدول رقم (٣) قدرة مروان البرغوثي على التفوق على مرشح حركة حماس سواء كان رئيس المكتب السياسي (خالد مشعل) أو رئيس الوزراء (إسماعيل هنية).

شكل رقم (٦): حجم التأييد لمروان البرغوثي في منافسة إسماعيل هنية حسب استطلاع رقم (٢٣) الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٧

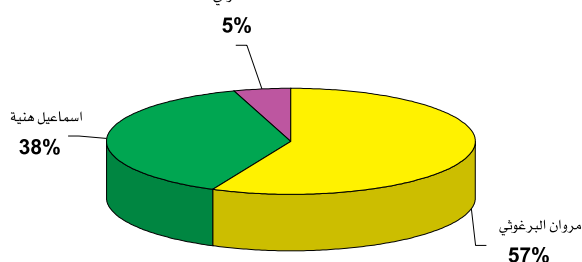


شكل رقم (٥): حجم التأييد لمروان البرغوثي في منافسة خالد مشعل حسب استطلاع رقم (٢٢) الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦



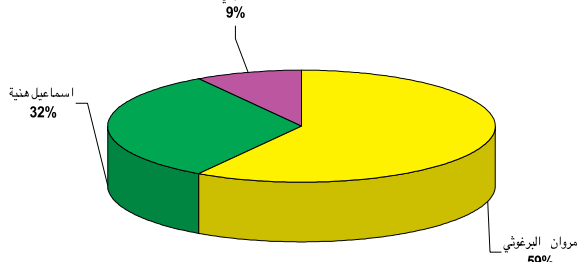
شكل رقم (٧): حجم التأييد لمروان البرغوثي في منافسة إسماعيل هنية

حسب استطلاع رقم (٢٧) الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٨



شكل رقم (٨): حجم التأييد لمروان البرغوثي في منافسة إسماعيل هنية

حسب استطلاع رقم (٣٠) الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨



جدول رقم (٣): طريقة تصويت «الناخبين» حسب الانتماء السياسي وفقاً لاستطلاعات الرأي العام ٢٢ و٢٣ و٢٧ و٢٠

التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (نسب مئوية)

التأييد السياسي	استطلاع الرأي رقم ٢٢ الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٦			استطلاع الرأي رقم ٢٣ الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٧			استطلاع الرأي رقم ٢٧ الذي جرى في آذار (مارس) ٢٠٠٨			استطلاع الرأي رقم ٣٠ الذي جرى في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨		
	برغوثي	مشعل	آخرون	برغوثي	هنية	آخرون	برغوثي	هنية	آخرون	برغوثي	هنية	آخرون
حزب الشعب	٩١	٩	--	٨٥	--	١٥	٧٢	٢٨	--	١٠٠	--	--
الجبهة الشعبية	٥١	٢٥	٢٤	٧٢	٢٤	٤	٧٤	٢٦	--	٧٨	١٤	٩
فتح	٩٣	٤	٣	٨٩	٩	٢	٩٥	٣	١	٩٣	٣	٣
حماس	٢١	٧٥	٤	٨	٩٠	٢	١٠	٨٧	٣	٨	٩٠	٢
الجبهة الديمقراطية	٨٣	١٧	--	٥٤	٤٦	--	١٠٠	--	--	٦٧	٣٣	--
الجهاد الإسلامي	٥٠	٥٠	--	٣٥	٦٥	--	٥٣	٤٧	--	٤١	٥٩	--
المبادرة الوطنية	٢٤	٥	٧١	٣٨	٣٥	٢٧	٦٤	١٤	٢٢	٨١	١٩	--
مستقل إسلامي	٢٩	٥٦	١٥	٢٥	٧١	٥	٢٥	٦٥	١٠	٣١	٥٥	١٤
مستقل وطني	٥٤	٢٨	١٨	٧٥	١٧	٨	٧٠	٢٠	٩	٦٧	٤	٢٩
لا أحد مما ذكر	٥٢	٣٣	١٥	٤٩	٣٦	١٥	٥٥	٣١	١٤	٥٣	٢٦	٢١
آخرون	٥١	٤٩	--	٧٨	٢٢	--	٢٢	٣٢	٤٧	٧٦	٢٤	--

• دور الموقف من عملية السلام في تأييد مرشحي حركة فتح

أظهر استطلاع رقم (٣٠) للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن معظم الناخبين يعرفون أنفسهم على أنهم مؤيدين لعملية السلام (٦٩٪). فيما عرفت نسبة من ١٧٪ على أنها معارضة لها وقالت نسبة من ١٤٪ أنها تقف موقفاً وسطاً بين التأييد والمعارضة. يشكل المعارضون لعملية السلام القاعدة الأهم لحركة حماس حيث أعربت نسبة من ٧٥٪ ممن يصفون أنفسهم بمعارضين لعملية السلام أنهم سيصوتون لمرشح حركة حماس إسماعيل هنية في حال ترشح محمود عباس عن حركة فتح مقابلها، فيما تنخفض هذه النسبة إلى ٦١٪ في حال ترشح مروان البرغوثي عن حركة فتح. كذلك يصوت أغلبية المترددين إلى جانب مرشح حركة حماس (٤٥٪) إذا كان محمود عباس مرشحاً لحركة فتح؛ لكن تنخفض هذه النسبة إلى ٣٢٪ في حال كان مرشح حركة فتح مروان البرغوثي. أما المؤيدين لعملية السلام فسيصوتون بأغليبتهم لمرشح حركة فتح سواء كان مرشحها محمود عباس (٥٦٪) أو مروان البرغوثي (٦٥٪). لكن من الملفت للنظر أن أكثر من ربع مؤيدي عملية السلام سيصوتون لإسماعيل هنية سواء ترشح مقابلها محمود عباس أو مروان البرغوثي. (أنظر جدول رقم ٤)

جدول رقم (٤): دور الموقف من عملية السلام في التصويت لمرشح حركة فتح مقابل مرشح حركة حماس (نسب مئوية)

كيف تصف نفسك:			
المرشح	مؤيد لعملية السلام ٦٩%	معارض لعملية السلام ١٧%	بين التأييد والمعارضة ١٤%
محمود عباس	٥٦	١٧	٣٨
إسماعيل هنية	٣٠	٧٥	٤٥
آخرون	١٤	٨	١٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مروان البرغوثي	٦٥	٣٢	٥٩
إسماعيل هنية	٢٦	٦١	٣٢
آخرون	٩	٧	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

• دور التدين في تأييد مرشحي حركة فتح

يلعب التدين دوراً محدوداً في التأييد للمرشحين، وفقاً لما تشير إليه نتائج استطلاع رقم (٣٠) للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حيث ارتفعت نسبة التصويت لمرشح حماس بين المتدينين فيما ارتفعت نسبة التصويت لمرشحي فتح بين متوسطي التدين وغير المتدينين. أظهر الاستطلاع أن (٥٠٪) من الجمهور قد وصفوا أنفسهم بأنهم متدينين فيما وصفت نسبة من (٤٧٪) نفسها على أنها متوسطة التدين ووصف (٣٪) أنفسهم بأنهم غير متدينين. يشير الجدول رقم (٥) أن نسبة (٦٨٪) من متوسطي التدين سيصوتون لمروان البرغوثي مرشح حركة فتح مقابل (٢٢٪) لإسماعيل هنية مرشح حركة حماس، فيما سيصوت (٥٧٪) منهم لمحمود عباس في حال كان مرشح حركة فتح مقابل (٢٨٪) لإسماعيل هنية، ما يوفر تفوقاً واضحاً لمرشح حركة فتح مروان البرغوثي على مرشح حركة حماس إسماعيل هنية. يتفوق إسماعيل هنية مرشح حركة حماس على مرشح حركة فتح (محمود عباس) بين المتدينين (٥٠٪ مقابل ٣٧٪). فيما يحصل مروان البرغوثي في حال كان مرشح حركة فتح على (٤٩٪ مقابل ٤٣٪) لإسماعيل هنية بين الذين يصفون أنفسهم بأنهم متدينون. (أنظر الجدول رقم ٥)

جدول رقم (٥): دور درجة التدين في التصويت لمرشح حركة فتح مقابل مرشح حركة حماس (نسب مئوية)

درجة التدين			
المرشح	متدينين ٥٠%	متوسط التدين ٤٧%	غير متدينين ٣%
محمود عباس	٣٧	٥٧	٨٤
إسماعيل هنية	٥٠	٢٨	٧
آخرون	١٣	١٥	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مروان البرغوثي	٤٩	٦٨	٨٧
إسماعيل هنية	٤٣	٢٢	٦
آخرون	٨	١٠	٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

مصادر قوة الحرس الجديد

يحظى الحرس الجديد بشريعة شعبية كبيرة بحيث شكل الحرس الجديد ٧٠٪ من نواب حركة فتح في المجلس التشريعي الأول، وفي الانتخابات التشريعية الثانية عزز الحرس الجديد مكانته بحصوله على ٧٨٪ (٣٥ من ٤٥ نائباً) من أعضاء كتلة فتح البرلمانية. كما أن الحرس الجديد حظي بثقة غالبية قواعد الحركة؛ فقد فاز ٢٥٠ مرشحاً من مرشحي الحرس الجديد في الانتخابات التمهيدية (البراميرز) أي ٩٤٪ من مجمل المقاعد الـ ٢٦٤ التي تم التنافس عليها (وهي ضعف العدد المطلوب لمقاعد المجلس التشريعي) لتحديد مرشحي الحركة في القوائم الانتخابية مقابل فوز ١٤ مرشحاً من الحرس القديم. في حين تضمنت قوائم فتح الرسمية في الانتخابات التشريعية ٧٩ مرشحاً يحسبون على الحرس الجديد مقابل ٢٢ مرشحاً يحسبون على الحرس القديم. فيما ترشح ٧٦ فتحاويًا خارج القوائم الرسمية منهم ٦٩ مرشحاً (أي ٩١٪) ممن يحسبون على الحرس الجديد مقابل سبعة مرشحين (أي ٩٪) ممن يحسبون على الحرس القديم.

يحظى الحرس الجديد بدعم المؤسسات والاتحادات والمنظمات الشعبية كالطلاب والمعلمين والمحامين والأطباء والصيدالة والعمال... الخ وبخاصة تلك المؤسسات التي تجري انتخابات دورية. كما أن هناك كوادر عديدة في الحركة لا تحظى بمواقع تنظيمية رسمية في الحركة إلا أنها تتمتع بنفوذ وتأثير داخل الحركة بشكل خاص في أقاليم الداخل المختلفة، إما لمكانة تنظيمية سابقة كأعضاء في المجلس التشريعي السابق أو معتقلين وأفراد المجموعات المسلحة «كتائب الأقصى». كما تتمتع كوادر الحرس الجديد في حركة فتح بنفوذ كبير داخل أجهزة الأمن على وجه الخصوص جهازَي الأمن الوقائي والمخابرات العامة اللذين تشكلا من كوادر الحرس الجديد عند إنشاء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤.

• العمر

يمثل الشباب في حركة فتح أي ما دون سن ٤٠ عاماً أغلبية كبيرة بحيث يشكلون ما نسبته ٧٥٪ من مجمل الأعضاء المنتمين للحركة في الضفة الغربية (٣٥٢، ١٤٩ عضواً من ١٩٩، ٧٧٢ عضواً). كما أن الفئة العمرية ١٧-٣٠ عاماً تشكل نصف أعضاء الحركة (٥٠٪) وهم ما يعرف بـ «جيل الانتفاضة الأولى والثانية» ممن يرتبطون بعلاقات تنظيمية ونضالية بقيادات الحرس الجديد. في المقابل لا تشكل الفئة العمرية ما فوق ٥٠ عاماً سوى ١٠٪. أنظر الجدول التالي.

جدول رقم (٦): أعضاء حركة فتح في الضفة الغربية حسب العمر

النسبة	العدد	الفئة العمرية
٥٠٪	٩٩،٣٧٩	٣٠-١٧
٢٥٪	٤٩،٩٧٣	٤٠-٣١
١٥٪	٢٩،٦١٤	٥٠-٤١
٠٦٪	١٣،٠٦٧	٦٠-٥١
٠٤٪	٧،٧٣٩	٦٠ فما فوق
١٠٠٪	١٩٩،٧٧٢	المجموع

المصدر: مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح

يحظى مروان البرغوثي بدعم أغلبية قيادات حركة فتح في الأقاليم بالضفة الغربية لرئاسة حركة فتح بحيث يرغب ٤٦٪ من المستطلعين أيام انعقاد مؤتمرات الأقاليم (التي جرت في كل من أقاليم جنوب ووسط وشمال الخليل، وإقليم جنين، وإقليم القدس، وإقليم نابلس، وإقليم رام الله) فيما يحظى محمود عباس بتأييد ٢٤٪ منهم فقط لتبوء رئاسة حركة فتح. ويظهر الجدول رقم (٧) ارتفاع التأييد لمروان البرغوثي لدى الفئات العمرية (٢٩-٥٠).

٢ في الدوائر التي لم تجر فيها انتخابات تمهيدية (البراميرز) أخذت نتائج الاستطلاع الخاص الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لمرشحي حركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة.

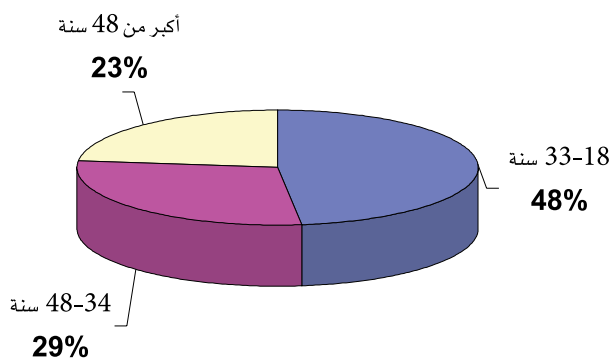
جدول رقم (٧): تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية لمرwan وعباس حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	مرwan البرغوثي	محمود عباس
٢٨-١٨	٪٤٤	٪٢٥
٣٩-٢٩	٪٤٨	٪٢٣
٥٠-٤٠	٪٤٨	٪٢٣
أكثر من ٥٠ سنة	٪٣٦	٪٢٩

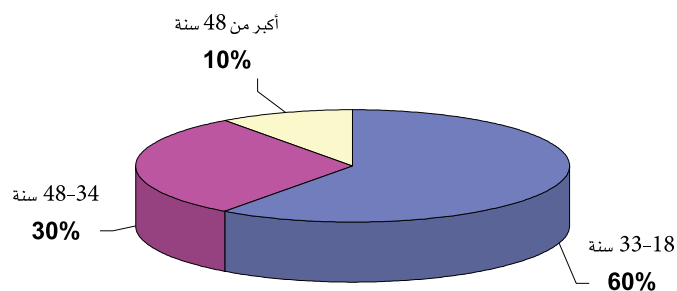
المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

تشير استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال السنوات الأربعة الأخيرة إلى أن مرwan البرغوثي يحظى بتأييد واسع بين شباب حركة فتح مقابل الفئات الأكبر عمرا؛ ففي استطلاع رقم (١٤) الذي تم أجرأه في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ حصل على تأييد ٤٣٪ مقابل ٤٩٪ لمحمود عباس من مؤيدي الحركة للفئة العمرية (١٨-٣٣ سنة)، فيما حصل مرwan البرغوثي فقط على ٢٢٪ مقابل ٧١٪ لمحمود عباس من مؤيدي فتح للفئة العمرية (أكبر من ٤٨ سنة)، وعلى ٣٨٪ مقابل ٥١٪ لمحمود عباس للفئة العمرية (٣٤-٤٨ سنة). شكلت أصوات الشباب ٦٠٪ من الأصوات التي حصل عليها مرwan البرغوثي فيما شكلت فقط ٤٨٪ من الأصوات التي حصل عليها محمود عباس. يوضح الشكلان التاليان توزيع الأصوات التي حصل عليها كل من مرwan البرغوثي ومحمود عباس.

شكل رقم (١٠): توزيع الأصوات التي حصل عليها محمود عباس من مؤيدي فتح حسب الفئات العمرية



شكل رقم (٩): توزيع الأصوات التي حصل عليها مرwan البرغوثي من مؤيدي فتح حسب الفئات العمرية



لكن في حال تنافس كل من مرwan البرغوثي ومحمود عباس كل على حدة مع إسماعيل هنية حسب استطلاع رقم (٣٠) الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٨، فإن نسبة التأييد لهما من الفئة العمرية (١٨-٢٨ سنة) هي ٩٥٪ لمرwan البرغوثي مقابل ٩١٪ لمحمود عباس، وتكون تقريبا واحدة ٩٠٪ مقابل ٩١٪ للفئة العمرية (٢٩-٣٩). وفي نفس الاستطلاع (أي بعد أربع سنوات على تنافس مرwan البرغوثي ومحمود عباس) يتفوق مرwan البرغوثي على محمود عباس كلما زاد العمر ٨٨٪ مقابل ٨٦٪ للفئة العمرية (٤٠-٥٠ سنة) وفي الفئة العمرية أكبر من ٥٠ سنة (٩٢٪ لمرwan البرغوثي مقابل ٩١٪ لمحمود عباس).

• الجنس

تشكل النساء في حركة فتح من هم فوق ١٧ عاما ما نسبته ٢٩٪ من مجمل أعضاء الحركة، وفقا للمعطيات المتوفرة في مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، فيما يشكل الرجال ٧١٪. أنظر الجدول رقم (٨).

٣ في استطلاع الري رقم (٣٠) الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في آذار (مارس) ٢٠٠٨، يحصل مرwan البرغوثي في حال كان مرشح حركة فتح في الانتخابات الرئاسية على نسبة ٥٩٪ من الأصوات مقابل ٣٢٪ لإسماعيل هنية مرشح حماس. فيما يحصل محمود عباس في حال كان مرشح حركة فتح في الانتخابات الرئاسية على ٤٨٪ مقابل ٣٨٪ لإسماعيل هنية.

جدول رقم (٨): أعضاء حركة فتح في الضفة الغربية حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
النساء	٥٨,٧٨٠	٪٢٩
الرجال	١٤٠,٩٩٢	٪٧١
المجموع	١٩٩,٧٧٢	٪١٠٠

المصدر: مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح

تظهر استطلاعات الرأي التي أجريت أيام انعقاد مؤتمرات الأقاليم أن القيادات النسوية في حركة فتح تمثل ١٩٪ من القيادات في الأقاليم (التمثيل في مؤتمر الإقليم)، بينما يشكل الرجال ٨١٪ في مؤتمرات الأقاليم. يرتفع التأييد للحرس الجديد بقيادة مروان البرغوثي بين الرجال إلى (٤٦٪) فيما ينخفض لدى النساء إلى (٤٣٪). بينما يحظى محمود عباس بتأييد (٣١٪) من القيادات النسوية فيما تنخفض النسبة بين الرجال إلى (٢٣٪). الجدول رقم (٩) يوضح تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب الجنس.

جدول رقم (٩): تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية لمروان وعباس حسب الجنس

الجنس	مروان البرغوثي	محمود عباس
النساء	٪٤٣	٪٣١
الرجال	٪٤٦	٪٢٣

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

يرتفع التأييد للحرس الجديد بقيادة مروان بين القيادات النسوية الفتحوارية في الفئات العمرية (١٨-٢٨) وينخفض في الفئة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة). لكن التأييد يرتفع بين الرجال للحرس الجديد في الفئتين العمريتين (٢٩-٣٩) و(٤٠-٥٠) وينخفض في الفئة العمرية (١٨-٢٨). فيما يحظى الحرس القديم بقيادة محمود عباس بتأييد أكبر في الفئة العمرية بين القيادات النسوية (أكثر من ٥٠ سنة) وينخفض في الفئة العمرية (٢٩-٣٩). كما أن الحرس القديم يحظى بدعم أكبر بين الرجال في الفئة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة) فيما ينخفض هذا التأييد بشكل كبير في الفئة العمرية (٤٠-٥٠). يوضح الجدول (١٠) تأييد القيادات الفتحوارية في مؤتمرات الأقاليم حسب الجنس والفئة العمرية.

جدول رقم (١٠): تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب الفئة العمرية والجنس

الفئة العمرية	التأييد بين النساء		التأييد بين الرجال	
	مروان برغوثي	محمود عباس	مروان برغوثي	محمود عباس
٢٨-١٨	٪٤٨	٪٣١	٪٤٣	٪٢٣
٣٩-٢٩	٪٣٩	٪٢٦	٪٤٩	٪٢٣
٥٠-٤٠	٪٤١	٪٣٧	٪٤٩	٪٢١
أكثر من ٥٠ سنة	٪٢٧	٪٤٠	٪٣٧	٪٢٨

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

• اللجوء ومكان السكن

تشير الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أيام انعقاد مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية إلى أن اللاجئين يمثلون ٢٨٪ من القيادات في مؤتمرات الأقاليم. يشكل سكان المخيمات ٦٪ فقط من القيادات الممثلين داخل مؤتمرات الأقاليم، في المقابل يشكل سكان الريف (القرى والبلدات) ٦٤٪ من مجمل أعضاء مؤتمرات الأقاليم بينما يشكل سكان المدن ٣٠٪. أنظر الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١): أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية حسب مكان السكن

مكان السكن	النسبة
مدينة	٣٠٪
قرية / بلدة	٦٤٪
مخيم	٠٦٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

عكس هذا الثقل لكل من سكان المدن والمخيمات والريف نفسه في نتائج الانتخابات للجان الأقاليم في الضفة الغربية حيث شكل سكان المخيمات ٩٪ فقط من أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية فيما شكل سكان المدن ٣٠٪ وسكان الريف ٥٨٪. وفي قطاع غزة شكل سكان المخيمات ٥٧٪ من أعضاء لجان الأقاليم مقابل ٤٣٪ لسكان المدن حيث تنتفي تقريبا وجود القرى في قطاع غزة. (بهذا الخصوص أنظر الجدول رقم ٣ في الملحق). تشير نتائج الانتخابات للجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن سكان المخيمات ٢٠٪ فقط من أعضاء لجان الأقاليم، فيما شكل سكان المدن ٣٣٪ وسكان الريف ٤٥٪. أنظر الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢): أعضاء لجان الأقاليم في الضفة والقطاع حسب مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة
مدينة	١٢٦	٣٣٪
قرية / بلدة	١٧١	٤٥٪
مخيم	٧٨	٢٠٪
غير محدد	٦	٠٢٪
المجموع	٣٨١	١٠٠٪

المصدر: مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، لجنة قيادة الساحة قطاع غزة، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

يرتفع التأييد لمرؤان البرغوثي لرئاسة حركة فتح بين أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية من سكان القرى والمخيمات فيما ينخفض التأييد لمحمود عباس بين سكان المدن. الجدول (١٣) يوضح تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب مكان السكن.

جدول رقم (١٣): تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب مكان السكن

مكان السكن	مرؤان البرغوثي	محمود عباس
مدينة	٤٥٪	١٩٪
قرية / بلدة	٤٦٪	٢٦٪
مخيم	٤٨٪	٢٩٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

• المستوى التعليمي

تحظى أغلبية لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة بتعليم عالٍ حيث يشكل الحاصلون على شهادة البكالوريوس فأعلى ٦٠٪ (أي ٢٣٠ عضواً)

من أصل ٣٨١ عضواً) منهم ٣٤ عضواً يحملون شهادة الماجستير والدكتوراة (أي ٩٪). في المقابل ٢٩٪ من أعضاء لجان الأقاليم يحملون شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) أو أقل. الجدول رقم (١٤) يوضح المؤهل العلمي لأعضاء لجان الأقاليم.

جدول رقم (١٤): أعضاء لجان الأقاليم في الضفة والقطاع حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
توجيهي فأقل	١١٠	٢٩٪
دبلوم	٣٠	٨٪
بكالوريوس	١٩٦	٥١٪
ماجستير فأعلى	٣٤	٩٪
غير محدد	٧	٠٢٪
المجموع	٣٨١	١٠٠٪

المصادر: مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، لجنة قيادة الساحة

قطاع غزة، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

تشير استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيام انعقاد مؤتمرات الأقاليم إلى أن ٩٪ من القيادات الفتحاوية في الأقاليم يحملون شهادة الماجستير فأعلى، وأن ٣٤٪ يحملون شهادة البكالوريوس، ١٥٪ يحملون شهادة الدبلوم، فيما ٤٣٪ حاصلون على شهادة التوجيهي فأقل. أنظر الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥): أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة
توجيهي فأقل	٤٣٪
دبلوم	١٥٪
بكالوريوس	٣٤٪
ماجستير فأعلى	٩٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية

والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

يرتفع التأييد لمرwan البرغوثي لرئاسة حركة فتح بين أعضاء مؤتمرات الأقاليم الحاصلين على شهادة البكالوريوس (٤٩٪) فيما ينخفض التأييد لمحمود عباس من نفس الفئة (٢١٪). يوضح الجدول رقم (١٦) تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (١٦) تأييد أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية للبرغوثي وعباس حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مرwan البرغوثي	محمود عباس
توجيهي فأقل	٤٥٪	٢٥٪
دبلوم	٤٢٪	٢٧٪
بكالوريوس	٤٩٪	٢١٪
ماجستير فأعلى	٤٦٪	٢٥٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

• الموقف من الحرس القديم

يؤيد ٦٦٪ من أعضاء مؤتمرات الأقاليم (حسب استطلاعات المركز التي أجريت يوم انعقاد مؤتمرات الأقاليم) إنهاء دور الجيل القديم في حركة فتح وقد حان وقت تسليم القيادة إلى الأجيال الشابة. فيما يعارض ذلك ٣٤٪ منهم. ترتفع نسبة التأييد (٧٤٪) بين الفئات العمرية الأقل سناً (١٨-٢٨)، وتنخفض إلى (٤٩٪) بين أعضاء المؤتمرات من الفئة العمرية الأكبر سناً (أكثر من ٥٠ سنة). أنظر الجدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧) موقف أعضاء مؤتمرات الأقاليم في الضفة الغربية من نقل القيادة من الجيل القديم إلى الأجيال الشابة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	تأييد إنهاء دور الجيل القديم	معارضة إنهاء دور الجيل القديم	لا رأي	المجموع
٢٨-١٨	٧٥٪	٢٥٪	٠٪	١٠٠٪
٣٩-٢٩	٧٠٪	٢٨٪	٢٪	١٠٠٪
٥٠-٤٠	٥٤٪	٤٥٪	١٪	١٠٠٪
أكثر من ٥٠ سنة	٤٩٪	٤٧٪	٤٪	١٠٠٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء انعقاد مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

• مكانة الحرس الجديد في البنية التنظيمية

يشكل الحرس الجديد ١٥٪ فقط (٢٠ من ١٣٠) من أعضاء المجلس الثوري المؤسسة التشريعية للحركة. فيما لا يوجد للحرس الجديد أي تمثيل داخل اللجنة المركزية للحركة. كما أن الحرس الجديد هم من يشكلون قيادة أقاليم الحركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ويحظون بتأييد القواعد التنظيمية فيها سواء الأقاليم التي جرى فيها انتخابات أم التي لم يجر فيها انتخابات.

قاد الحرس الجديد (قيادة الداخل) من خلال اللجنة الحركية العليا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة العمل التنظيمي على الرغم من حملات التشكيك التي تعرضت لها «الحركية العليا» من قبل الحرس القديم، ومحاولات الاستحواذ عليها من أعضاء اللجنة المركزية إلى أن تم حل هذه اللجنة من قبل المجلس الثوري في عام ٢٠٠٤ وتعيين أغلب أعضائها في مكتب التعبئة والتنظيم.

بداية عام ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الفلسطيني (القائد العام للحركة) تشكيل لجنة الساحة وهو أول إطار تنظيمي معترف به من قبل قيادة الحركة (المجلس الثوري واللجنة المركزية) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من كوادر الحرس الجديد على الرغم من الرفض الذي أبداه كادر الحركة خاصة في الضفة الغربية (لم يكن الرفض لفكرة إنشاء جسم تنظيمي بل على طريقة التعيين وعلى أشخاص في اللجنة وعلى عدم وضوح الدور المناط بها).

تسيطر القيادات الشابة على المواقع التنظيمية في أقاليم الحركة داخل الضفة الغربية حيث أن ٢٥٪ من القيادات في الأقاليم تنتمي إلى الفئة العمرية (١٨-٢٩). فيما تبلغ نسبة من تقل أعمارهم من أعضاء مؤتمرات الأقاليم عن سن ٤٠ عاماً (٦٢٪). فيما تشكل القيادات في الأقاليم الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة أقل من ٨٪. أنظر الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨): نسبة أعضاء مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة
٢٨-١٨	٢٥٪
٣٩-٢٩	٣٧٪
٥٠-٤٠	٣٠٪
أكثر من ٥٠ سنة	٨٪
المجموع	١٠٠٪

المصدر: استطلاعات رأي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أثناء انعقاد مؤتمرات أقاليم الضفة الغربية

تشير الإحصائيات الخاصة بأعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن الفئتين العمريتين (٣٠-٣٩) و(٤٠-٥٠) تمثلان أغلبية مسيطرة ٧٩٪، أما الفئة العمرية ما فوق ٥٠ عاما فتشكل ١٠٪ فقط. يوضح الجدول رقم (١٩) الفئات العمرية لأعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (١٩): أعضاء لجان الأقاليم في الضفة وقطاع حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة
٢٩-٢٠	٣٠	٪٠٨
٣٩-٣٠	١٣٦	٪٣٦
٥٠-٤٠	١٦٤	٪٤٣
أكثر من ٥٠ سنة	٣٩	٪١٠
غير محدد	٩	٪٠٢
المجموع	٣٨١	٪١٠٠

المصادر: مفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح، لجنة قيادة الساحة
قطاع غزة، والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

(٢) الانقسامات داخل الحرس الجديد

على الرغم من توحيد أغلب قيادات الحرس الجديد ورموزه في قائمة المستقبل قبيل الانتخابات التشريعية الثانية إلا أنه توجد انقسامات داخل الحرس الجديد بين تيارين رئيسيين يقودهما مروان البرغوثي من جهة ومحمد دحلان من جهة ثانية بالإضافة إلى تيار ثالث (صامت) واسع من قيادات الحرس الجديد في الحركة لكنه غير منظم؛ فهو غير راضٍ عن تصرفات مروان البرغوثي كترشحه في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في منافسة مرشح الحركة الرسمي، وغير موافق على التسليم لدحلان بقيادة الحركة للتخوف من شخصيته «السلطوية» وإدارته للأزمة مع حركة حماس خلال الفترة السابقة.

لا تقتصر الانقسامات داخل الحرس الجديد على النفوذ بل أن هذه الانقسامات تتضح في قضايا عديدة كالنظر إلى المؤتمر السادس وتعديل النظام الداخلي وعملية السلام والموقف من العمليات المسلحة والعلاقة مع حركة حماس.

• الصراع على النفوذ داخل الحرس الجديد

سعى محمد دحلان لتعزيز مكانته داخل الحركة باعتباره الرجل القوي في الحركة بإقامة شبكة علاقات مع كوادر الحركة خاصة من الحرس الجديد في الأقاليم الخارجية وفي الضفة الغربية مستخدماً نفوذه القوي لدى الرئيس محمود عباس القائد العام للحركة (كما ظهر في تعيين لجنة الساحة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، والقدرات المالية التي يتحكم بها، لتكريس نفسه على الأقل الرجل الثاني بعد مروان البرغوثي في قيادة الحرس الجديد والحركة فيما بعد. لكن الصراع على النفوذ بين أقطاب الحرس الجديد يزداد حدة على المستوى الجغرافي، ففي قطاع غزة يواجه دحلان منافساً تقليدياً هو أحمد حلس الذي كان يتمتع بنفوذ وقوة في قطاع غزة، والآن مع اللجنة القيادية العليا التي تم تعيينها من قبل اللجنة المركزية لحركة فتح لإدارة شؤون حركة فتح في قطاع غزة بعد سيطرة حماس على القطاع. كما أن قيادات وكوادر من الحرس الجديد في الضفة الغربية تمنح مروان البرغوثي وقيادات أخرى فقط في إطار «الصراع» بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وآخرون لشعورهم طوال السنوات السابقة بالإجحاف والظلم الذي لحق بكوادر الحركة في الضفة الغربية بالمقارنة مع زملائهم في قطاع غزة سواء في المناصب الإدارية العليا في السلطة أو المراتب التنظيمية والامتيازات المالية.

• تعديل النظام الداخلي للحركة

يتفق الحرس الجديد على أنه يتوجب إجراء تعديلات جوهرية في النظام الداخلي للحركة خاصة المواد التي تتعلق بالأهداف والمبادئ والأسلوب بعد أن حدثت تغيرات وتحولات جذرية على البرنامج السياسي للحركة خلال السنوات الماضية بحيث يتم التعديل بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحركة المعلن والمتفق عليه في الأطر الحركية (المجلس الثوري على وجه الخصوص)؛ فقد تبنت الحركة عام ١٩٨٨ خيار الدولتين وفقاً لإعلان وثيقة الاستقلال والمبادرة الفلسطينية للسلام عام ١٩٨٩، ومن ثم قادت عملية المفاوضات مع دولة إسرائيل وصولاً إلى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي جرى على أساسها توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية عام ١٩٩٣ وما تلاها من اتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي. أصبحت هذه المبادئ تتعارض كلياً مع البرنامج السياسي المقرر من المجلس الثوري خلال دوراته المتعاقبة منذ عام ١٩٨٩، وكذلك يتناقض مع ما تمارسه الحركة من عمل سياسي باعتبارها الحزب الحاكم في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بعملية السلام.

صخر بيسيسو (نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح) في محاضرة بعنوان

«التعديلات الضرورية على النظام الأساسي للأنسجام مع الواقع الراهن للحركة» مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، ٢٠٠٥/٣/١٤

كان النظام الأساسي للحركة يتحدث عن الثورة الشعبية المسلحة بأنها هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولكن خلال عملية النضال، اكتشفت "فتح" أنه لا يمكن أن يكون فقط الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف، وأنه لا بد أن تمارس أساليب أخرى سياسية، دبلوماسية إعلامية، ثقافية، جماهيرية، ومن هنا كان تعدد النشاطات والممارسات، إلى أن وصلنا إلى مؤتمر مدريد، وما تلاه من اتفاقيات. كما يتحدث النظام الأساسي عن أن المشاريع والقرارات التي صدرت، أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تمس حق شعبنا في وطنه، هي باطلة ومرفوضة، فهل هذا يتناسب مع ما نحن فيه منذ عام ١٩٩٤!، وفيه أيضا أن الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب، وأن الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني، وعلينا أن نعمل لتدميره وإزالته، فهل هذا الطرح يتناسب مع ما نحن عليه الآن؟، وفيه أيضا إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني، فهل هذا الطرح يتناسب أيضا مع الواقع؟ كنا نقول إن الكفاح المسلح هو استراتيجية عملنا، ثم غيرنا، وقلنا إن السلام هو استراتيجية عملنا، وكنا أيضا نقاوم كل الحلول السياسية لقضيتنا، ثم دخلنا في معترك هذه الحلول.

لكن الخلاف الأساسي في قيادة الحرس الجديد هو كيفية تحسيد هذه التعديلات؛ ففي حين يصير تيار على أن يتم التوفيق بين الثقافة العامة والمسائل الوجدانية للشعب الفلسطيني من جهة والوقائع السياسية المتمثلة ببرنامج الحركة السياسي القائم على القبول بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعقد اتفاقية سلام مع الحكومة الإسرائيلية من جهة ثانية وعدم «الانسلاخ الكلي» عن تاريخ الحركة. يرى تيار ثان أن برنامج الحركة والوقائع السياسية التي قبلت فيها الحركة من خلال برنامج منظمة التحرير الفلسطينية أحدثت تغييرات جوهرية تستوجب إحداث تعديلات في النظام الداخلي تتماها مع البرنامج السياسي للحركة مستندة إلى أن التناقض الحاصل بين الأهداف والمبادئ في النظام الداخلي والبرنامج السياسي خلال السنوات الماضية خلق حالة من عدم التماسك بين أفراد الحركة، وخلافات حادة بين أقطاب الحركة لأي خطوة سياسية تقدم عليها قيادة الحركة عبرت عنها التصريحات المتناقضة لأعضاء اللجنة المركزية على وجه الخصوص مما أربك أعضاء الحركة والقيادات الميدانية من هذا الانقسام.

تظهر استطلاعات الرأي التي أجريت بين أعضاء حركة فتح ومؤيديها عام ٢٠٠٥ تأييدا كبيرا (٧٤٪) بين عناصر حركة فتح لإجراء تعديلات على الباب الأول «المبادئ والأهداف والأسلوب» في النظام الأساسي ليتواءم مع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. كما أن استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بين أعضاء مؤتمرات الأقاليم، تظهر تأييدا واسعا (٦٤٪) لدى قيادات الحركة في الضفة الغربية.

• المؤتمر العام السادس للحركة

يتفق أقطاب الحرس الجديد على أن عقد المؤتمر السادس هو الأولوية لديها باعتباره الأداة التنظيمية القادرة على إعادة بناء الحركة. كما أنه الإطار التنظيمي الوحيد القادر على منح «الشرعية» للحرس الجديد وتعزيز مكانته في قيادة الحركة من خلال المؤسسات القيادية (اللجنة المركزية والمجلس الثوري). لكن الاختلاف الأساسي بين أقطاب الحرس الجديد هو طرق وآليات انعقاد المؤتمر وشروط العضوية فيه، ففي حين يرى البعض أن المؤتمر السادس هو مؤتمر استثنائي؛ خاصة أنه سيجري بعد عشرين عاما على انعقاد المؤتمر الخامس وبعد تطورات سياسية عديدة، وأن الجسم الأساسي للحركة انتقل إلى أرض الوطن، ما يتطلب أن يكون المؤتمر موسع بمعنى غير خاضع للمعايير المنصوص عليها في النظام الداخلي الحالي ليمنح كافة تجارب الحركة التمثيل في المؤتمر (خارج- داخل، ضفة - غزة، والأجيال المتعاقبة في الحركة) ويضم مجموعات متنوعة من شرائح مجتمعية مختلفة كالمثقفين وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال... الخ. يرى البعض الآخر أنه يتوجب أن يخضع المؤتمر إلى معايير محددة تختلف عن المنصوص عليها في النظام الداخلي الحالي لكن لا يرغب في توسيع العضوية لاعتبارات لوجستية كعدم القدرة على الانعقاد في مكان واحد ما يفقد الفائدة الأساسية من الانعقاد وهو جمع قيادات الحركة في كافة الأقاليم وتقريب وجهات النظر للتجارب المختلفة في الحركة.

٤ استطلاع للرأي العام أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح مؤيديها يوم الانتخابات التمهيدية ما بين ٢٥/١١ - ٢/١٢/٢٠٠٥ شملت المحافظات التي جرت فيها هذه الانتخابات.

٥ أقاليم جنوب ووسط وشمال الخليل، وإقليم جنين، وإقليم القدس، وإقليم نابلس، وإقليم رام الله.

مروان البرغوثي في حديث لجريدة القدس ٢٠٠٥/٣/١٧

أكبر خطأ ارتكبه حركة فتح هو عدم عقد مؤتمرها السادس منذ ١٦ عاما مما جعل مؤسساتها تتجمد وتتكلس وانتشرت فيها مظاهر أضعفت الحركة وكذلك غياب تمثيل أبناء التنظيم في هيئات الحركة وغياب الديمقراطية الحقيقية وذلك الرهان على المفاوضات التي وصلت إلى طريق مسدود وانهايار عملية السلام وتغييب فتح لخيار المقاومة . كما أن سياسة التفرد لدى قياداتها أضعفها وكذلك فإن سلوك الكثير من الأجهزة الأمنية أساء للحركة .

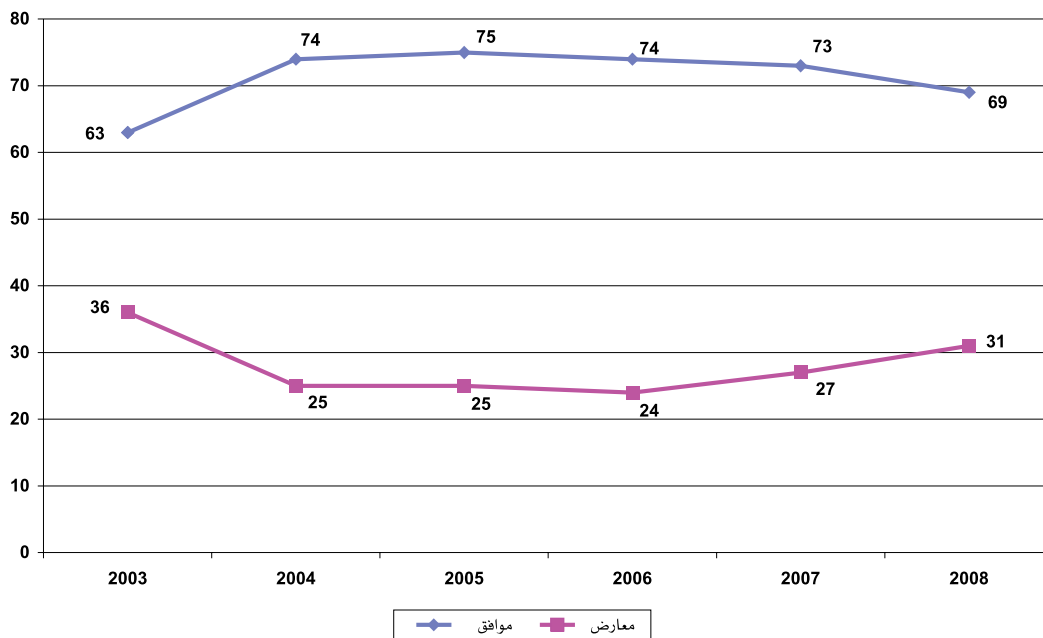
منذ وقت طويل كان يجب أن تحدث الشراكة ما بين الأجيال ونحن لا ندعو لإقصاء الجيل القديم واستبداله بالجيل الشاب وإنما ندعو الجيل القديم إلى الإقرار بالشراكة مع الجيل الشاب ، وإن لم يتم ذلك فإن هناك أخطار حقيقية تتهدد الحركة ، والوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك هي ممارسة الديمقراطية على أوسع نطاق داخل الحركة وإجراء تعديلات جوهرية على النظام الداخلي بما ينسجم وتطورات الأحداث في فلسطين والمنطقة .

• العملية السلمية

نظريا لا تختلف قيادة الحرس الجديد على أن الهدف من عملية السلام مع الجانب الإسرائيلي هو إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أن كافة قيادات الحرس الجديد تتبنى برنامج منظمة التحرير السياسي المتعلق بالعملية السلمية . لكن الاختلاف الأساسي هو في كيفية الوصول إلى الأهداف الفلسطينية المنشودة حيث يرى فريق أن خيار المفاوضات لا يلغي المقاومة بكافة أشكالها والمقاومة لا تلغي المفاوضات وهي خيارات متاحة للجانب الفلسطيني . في حين يرى فريق ثان أن الواقعية تتطلب التعامل مع المعطيات الدولية في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على اعتبار أن اختلال موازين القوى الحالية لا تمنح الجانب الفلسطيني مساحة للتحرك سوى من خلال المفاوضات والمطالبة بالحقوق الفلسطينية بشكل سلمي .

يظهر الشكل التالي التأييد الواسع لدى مؤيدي وأعضاء حركة فتح للاعتراف المتبادل بدولة إسرائيل للشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني في حال التوصل لحل دائم لكافة مشاكل الصراع مع إسرائيل ، بما في ذلك القدس واللاجئين ما يعزز مواقف الحرس الجديد بالتمسك بالبرنامج السياسي للحركة القائم على حل الدولتين .

شكل رقم (١١): موقف مؤيدي حركة فتح من الاعتراف المتبادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في حال التوصل لحل دائم



على الرغم من التأييد الواسع للاعتراف المتبادل ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين في حال قيام سلام ، إلا أن نسبة عالية جدا من أعضاء ومؤيدي الحركة (ما بين ٥٥% و ٦٨%) يبدوون تشاؤما في إمكانية قيام سلام ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين . ترتفع النسبة في أوقات المواجهات المسلحة (الضغط العسكري الإسرائيلي) لكن أغلبية المؤيدين لحركة فتح يبدوون تشككا من نوايا إسرائيل في صنع السلام مع الطرف الفلسطيني . (أنظر الشكل التالي)

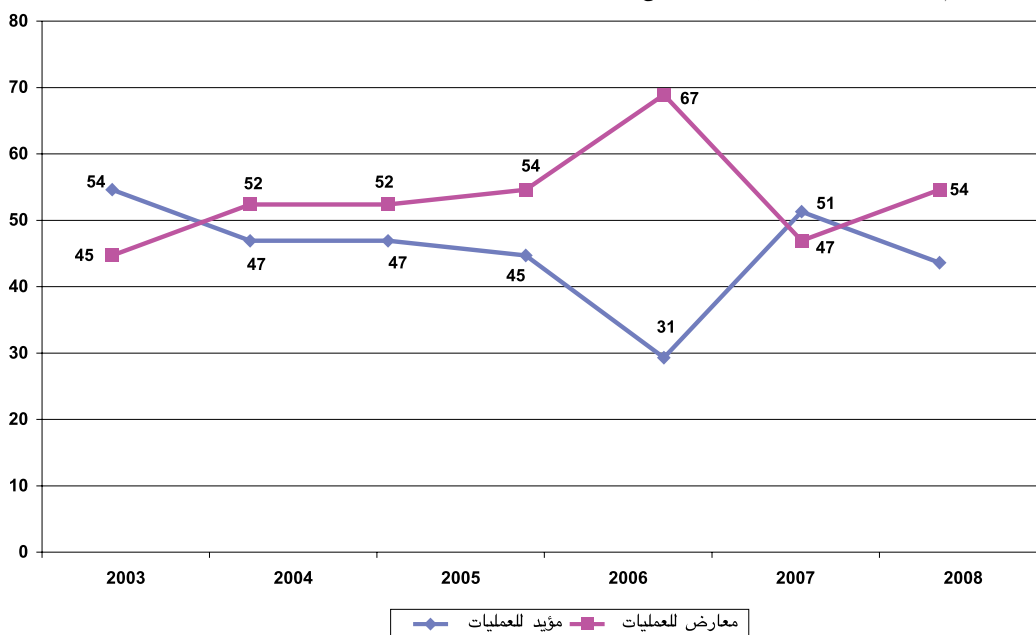
شكل رقم (١٢): رأي مؤيدي حركة فتح من إمكانية قيام سلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي



• الموقف من العمليات المسلحة

على الرغم من اتفاق الحرس الجديد على عدم إدانة العمليات المسلحة التي تقوم بها الأجنحة المسلحة لحركة فتح والمليشيات المسلحة التابعة للفصائل الفلسطينية الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والاتفاق على أن العمليات التفجيرية داخل إسرائيل قد أضرت بالقضية الفلسطينية . إلا أن انقساماً واضحاً داخل الحرس فيما يتعلق بالمواقف من العمليات المسلحة حيث يرى فريق أن العمليات المسلحة لا تخدم العملية السلمية في حين يرى الفريق الثاني أن العمليات المسلحة (المقاومة) حق مشروع للشعب الفلسطيني تنص عليه المواثيق الدولية وأن العمل المسلح جزء أصيل من هذا الحق وهو وسيلة لخدمة البرنامج السياسي لكنه يرى أن اختيار أي أسلوب للمقاومة يجب أن يحتكم إلى مجموعة من الضوابط والأخلاقيات تتعلق (١) بالفائدة من أسلوب النضال والجدوى من هذا الأسلوب . و(٢) التعرض للمدنيين . و(٣) تعزيز صمود الشعب الفلسطيني . وعلى الرغم من أنه يفرق بين العمليات المسلحة التي تجري في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والعمليات التي تجري داخل إسرائيل ، إلا أنه لا يرى مانعاً من استخدامها وفقاً للضوابط السابقة .

شكل رقم (١٢): موقف مؤيدي حركة فتح من العمليات المسلحة خلال السنوات السبعة الأخيرة ٢٠٠٨-٢٠٠١



قدرة فارس مقابلة أجراها الباحث بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٩

الكفاح المسلح يجب أن يبقى جزءاً أصيلاً من البرنامج الكفاحي والسياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح - ومنظمة التحرير. فالكفاح المسلح هو وسيلة لخدمة برنامج سياسي. لكن يجب أن لا يتقرر شكل الكفاح الذي يتم اعتماده في كل مرحلة بناء على مزايدات وإنما يجب أن يكون في سياق خطة وأن يخدم هذه الخطة وليس في مناخ مرضي فيه تنافس بين تنظيمين. كما يفترض أن يتقرر في كل مرحلة نضالية أسلوب الكفاح المسلح. منذ وقت طويل كان يجب أن تحدث الشراكة ما بين الأجيال ونحن لا ندعو لإقصاء الجيل القديم واستبداله بالجيل الشاب وإنما ندعو الجيل القديم إلى الإقرار بالشراكة مع الجيل الشاب، وإن لم يتم ذلك فإن هناك أخطاراً حقيقية تتهدد الحركة، والوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك هي ممارسة الديمقراطية على أوسع نطاق داخل الحركة وإجراء تعديلات جوهرية على النظام الداخلي بما ينسجم وتطورات الأحداث في فلسطين والمنطقة.

• العلاقة مع حركة حماس

تتفق قيادات الحرس الجديد على ضرورة الشراكة مع حركة حماس والاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة بعيداً عن قاعدة التفرد التي اتبعتها حركة فتح طوال الفترات السابقة سواء في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية، خاصة بعد ما أثبتت نتائج الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦ ونتائج الانتخابات المحلية التي جرت العام ٢٠٠٥ أن حركة حماس تغطي بشعبية كبيرة في الساحة الفلسطينية وأنها أصبحت لاعباً أساسياً في النظام السياسي الفلسطيني. كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله فتح نتيجة قيادتها السلطة الفلسطينية ليتحمل الجميع المسؤولية.

لكن يختلف الحرس الجديد على الهدف من هذه الشراكة حيث يرى فريق أن هذه الشراكة ترفع من سقف المطالب الفلسطينية أمام المجتمع الدولي مما يحقق توازناً داخلياً يمنح الجانب الفلسطيني قدرة أكبر في المفاوضات بعد فشل العملية السلمية من تحقيق السلام خلال السنوات السابقة. فيما يرى فريق ثان أن هذه الشراكة تدخل حركة حماس في العملية السلمية بشكل مباشر وما يتطلبه ذلك من استحقاقات فيما يتعلق بالعمل المسلح مما ينزع عنها «هالة» المقاومة ويضعها في نفس المقام مع حركة فتح. كما أنها ستتحمل مع حركة فتح الإخفاقات الناجمة عن جمود العملية السلمية.

(٣) العلاقة بين الحرس الجديد والحرس القديم

أ. أسباب التوتر

يدور في مؤسسات حركة فتح صراع بين الحرس القديم، المتمثل بأعضاء اللجنة المركزية وأعضاء من المجلس الثوري، والحرس الجديد أغلبهم من قيادات وكوادر الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

✓ غياب الحياة الديمقراطية داخل حركة فتح وتحديد موعد نهائي للمؤتمر العام السادس: برز صراع بين جيلين نتيجة لغياب العملية الديمقراطية داخل حركة فتح ومضي أكثر من تسعة عشر عاماً على انعقاد آخر مؤتمر عام للحركة، وتوقف تعاقب الأجيال داخل الحركة. الأول (الحرس القديم) تبوأ المناصب القيادية الأولى سواء في الحركة كاللجنة المركزية والمجلس الثوري أو في منظمة التحرير. أما الثاني (الحرس الجديد) فهم غالبية قيادات وكوادر الحركة في الضفة والقطاع وجزء من كوادر الحركة الذين عادوا بعد عام ١٩٩٤ لم يتم دمجهم في المؤسسات القيادية للحركة. كما أن تأخير انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة، زاد من حدة الأزمة والاحتقان لدى كادر الداخل لفقدانه الفرصة الديمقراطية الممكنة للوصول إلى المواقع القيادية في حركة فتح «اللجنة المركزية والمجلس الثوري» وتوسيع مشاركته في الحكم. ويشكل تحديد موعد نهائي لانعقاد المؤتمر السادس أحد أبرز أسباب التوتر بين الحرس الجديد الطامح لاستلام زمام القيادة في الحركة فيما يعتقد الحرس القديم أن انعقاد المؤتمر السادس يعني الإطاحة به عملياً عن قيادة الحركة^٦.

عيسى قراقع: (عضو لجنة حركية عليا). «مائدة مستديرة لقيادات فتحاوية حول (الصراع على فتح في مواجهة

استحقاقات ٢٠٠٥) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله ٢٣/٥/٢٠٠٥»

«اطلعت على النظام الداخلي لحركة فتح وتتبع الهيكلية التنظيمية للحركة من الخلية فالحلقة فالجناح حتى القمة ووجدت أن ٧٠٪ من المواقع جاءت بالتعيين، وهو استنتاج صعب أن يكون ٧٠٪ من المؤتمر العام بالتعيين، فالحركة في نظامها وفي بنيتها حركة غير ديمقراطية والتعيين أصبح منهجاً للحركة، فالمشكلة فعلاً بنوية في النظام فهو بحاجة إلى تغييرات تتوافق مع العصر والتطورات والتغيرات السياسية في العالم وعلى نظامنا أن يتغير، حيث يتم التصدي لنا ونحارب من خلال هذا النظام غير الديمقراطي».

كما يشكل الصراع على تحديد عضوية المؤتمر السادس عنصراً أساسياً ما بين الحرس القديم والحرس الجديد؛ إذ ترى قيادات الحرس القديم تقليص عدد أعضاء المؤتمر إلى درجة عقد المجلس العام الذي يتكون من ٢٥٠ عضواً وهو مؤسسة تم استحداثها في المؤتمر العام الخامس ولم يتم تفعيلها. أو عقد مؤتمر عام وفقاً للمعايير المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة التي يشكل فيها التعيين حوالي ٧٠٪ من أعضاء المؤتمر. وفي علاء لخلوح، «بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية: تحديات كبيرة تواجه حركة فتح»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٦، ص ٣.

نفس الوقت تسعى قيادات في الحرس القديم إلى اتفاق قبل عقد المؤتمر العام على أشخاص القيادة التي سيتم انتخابها في المؤتمر العام ضمن صفقة متكاملة لضمان عقد المؤتمر العام السادس .

فيما ترى قيادات الحرس الجديد أن الصيغ المذكورة أعلاه هي تكريس لهيمنة الحرس القديم وتهدف إلى إعادة انتخاب الحرس القديم من جهة، ومن جهة ثانية تحد من مشاركة كادر الداخل «الضفة والقطاع» الذي سيشارك «بفاعلية» للمرة الأولى في المؤتمر العام بعد أن انقضت الظروف التي حالت دون مشاركته في المؤتمرات الحركية . كما أن الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت الساحة الرئيسية للحركة ما يعني تحمل مسؤوليات أكبر لكادرها ومشاركة أوسع في مؤسسات اتخاذ القرار في الحركة . ترى قيادات الحرس الجديد التوسع في عضوية المؤتمر السادس لمنح التجارب المختلفة في الحركة التمثيل في المؤتمر (داخل - خارج ، شباب - كبار في السن . . . الخ) ولمراعاة التحولات التي حصلت على العضوية في الحركة والوزن النسبي للتقسيم الجغرافي بحيث أصبحت تمثل الضفة الغربية وقطاع غزة الثقل الأساسي للعضوية في الحركة .

✓ **الصراع على النفوذ في مؤسسات السلطة الفلسطينية:** عند قيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ ، استند بناؤها الهرمي في معظمه وخاصة في المناصب العليا على كادر حركة فتح في الخارج ، بينما لم يستوعب كادر الداخل في النظام السياسي بشكل كبير ، مما خلق تدمراً واسعاً في صفوف الكوادر الفتحوية في الداخل نتيجة استبعادهم عن أغلب المراكز القيادية التي استحوذ عليها الحرس القديم في الحركة . وقد أدى هذا البناء إلى تعميق الفجوة بين كادر الداخل وتجربته وكادر الخارج وتجربته . سعى كل طرف لتبوء المراكز القيادية المختلفة في السلطة وداخل الحركة ، في الوقت الذي سيطر فيه «العائدون» على المناصب الرفيعة داخل الحركة وفي مؤسسات السلطة ، أحكمت قيادات الداخل السيطرة على مفاصل أساسية في السلطة والحركة . تمثل الاستقطاب بين «التيارات الفتحوية» في السيطرة على الأجهزة الأمنية بل أن بعض هذه الأجهزة تشكلت من كوادر وقيادات الداخل في حين أن القسم الأغلب من الأجهزة الأمنية سيطرت على قياداتها قيادات عسكرية من الخارج «العائدون» . لكن هذا الاستقطاب لم يقتصر على السيطرة على الأجهزة الأمنية وقياداتها بل أدى في بعض الأحيان إلى الصدام واستخدام السلاح في مواجهة بعضها البعض^٧ .

✓ **عدم اعتراف الحرس القديم بتجربة الداخل (الحرس الجديد):** «انحصرت مشاركة الحرس الجديد في مواقع تنظيمية تتمثل في اللجنة الحركية العليا كبناء تنظيمي لكادر فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة . ومع ذلك فإن هذا البناء التنظيمي استحوذت عليه إستقطابات حادة من أعضاء اللجنة المركزية ، إضافة إلى حملات التشكيك التي تعرضت لها «الحركة العليا» من قبل الأطر العليا في الحركة . كما برزت حالة من الاغتراب المفاهيمي داخل الحركة لعدم اعتراف الحرس القديم بتجربة العمل التنظيمي لكادر الداخل والأطر التنظيمية التي تم بناؤها في الضفة وغزة ، ووجود تمايز في تجربتين مختلفتين من الناحية المفاهيمية والتنشئة الاجتماعية والتجربة السياسية ، الأولى يحملها قيادات الحركة وكوادرها «العائدون» الذين عاشوا معظم حياتهم في الدول العربية بمفاهيمها الاجتماعية وتأثروا بالأنظمة السياسية السائدة فيها وممارساتها . في حين عاش معظم قيادات وكوادرها في الداخل تجربة الاعتقال الإسرائيلية وحالة الديمقراطية التي بنتها في المعتقلات المبنية على الانتخابات الداخلية . كما أنه لم يسع أي من الطرفين إلى النظر لتجربة الآخر والأخذ منها لخلق تراوج بين التجربتين ودمجهما ، بل أن صاحب كل تجربة بقي حبيسا لها ، ما أثر في نظرة كل منهما إلى النظام السياسي من جهة وإلى تجربة الآخر من جهة ثانية»^٨ .

✓ **المسؤولية عن الفشل في الانتخابات التشريعية:** يرفض كل من الحرس القديم والحرس الجديد تحمل أية مسؤولية عن نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ ففي حين يرى الحرس الجديد أن إدارة الحملة الانتخابية وطريقة اختيار قائمة الحركة غير سليمة ، يرى الحرس القديم أن الحرس الجديد يتحمل مسؤولية الفشل في الانتخابات التشريعية لحدوث تزوير في الانتخابات التمهيدية «البرايمرز» لاختيار مرشحي الحركة ومن ثم تشكيل قائمة المستقبل لمنافسة القائمة الرسمية للحركة في الانتخابات التشريعية قبل إعادة توحيد القائمتين في قائمة واحدة .

✓ **شكل العلاقة مع حركة حماس:** يرى الحرس القديم أنه لا مجال للشراكة في النظام السياسي مع حركة حماس وضرورة العمل على إفشالها في الحكم ، في حين يرى الحرس الجديد أنه لا بد من الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة مع حركة حماس بعيداً عن قاعدة التفرد التي اتبعتها الحركة طوال الفترات السابقة سواء في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية ، كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تحمله فتح نتيجة قياداتها السلطة الفلسطينية ليتحمل الجميع المسؤولية مستنديين في ذلك إلى نتائج الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ ونتائج الانتخابات المحلية التي جرت عام ٢٠٠٥ والتي تدل على أن حركة حماس تحظى بشعبية كبيرة في الساحة الفلسطينية ، وأنها أصبحت لاعباً رئيسياً في النظام السياسي الفلسطيني ، وتنظيماً قوياً قادر على منافسة حركة فتح و«تهديدها» في كافة الميادين والمجالات .

ب. إمكانيات التوحيد

تدعو مجموعة من الأسباب إلى توحيد كل من الحرس القديم والحرس الجديد في حركة فتح سواء كان ذلك بسبب التنافس الحاد مع حركة حماس كمشروع منافس لحركة فتح في الساحة الفلسطينية أو عدم الإعلان عن فشل الحركة بعد سنوات طويلة على انطلاقها .

٧ علاء خلوح ، المصدر السابق ، ص ٣ - ٤ .

٨ علاء خلوح ، المصدر السابق ، ص ٣ .

- ✓ **التمسك بوحدة الحركة وعدم الانشقاق:** أشارت تجربة الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦ حرص الحرس الجديد على وحدة الحركة والتمسك بالبقاء تحت شعار الحركة وعدم الانشاق بالانشقاق أو الخارجين عن الحركة. فعلى الرغم من ترشح قائمتان متنافستان للانتخابات التشريعية توحدت في اللحظات الأخيرة في قائمة حركة فتح الرسمية بوضع مجموعة من الشروط في تشكيل القائمة الانتخابية والوعد بإجراء المؤتمر العام السادس للحركة. كما يعد التمسك بوحدة الحركة اعترازا بالتاريخ النضالي لحركة فتح التي تحظى بتأييد واسع داخل المجتمع الفلسطيني.
- ✓ **إبقاء حركة فتح في الحكم ومواجهة حركة حماس:** أثبتت المواجهات التي حصلت في السنتين الأخيرتين بين حركتي فتح وحماس توحد كل من الحرس الجديد والحرس القديم في مواجهة حركة حماس وإبقاء الحركة ممسكة بمفاصل الحكم الذي شيدته خلال السنوات السابقة، تحت شعار أن حركة فتح «حامية المشروع الوطني» كما أن تفتت الحركة يعني تهديد الوجود الجسدي لقياداتها ورموزها وإقصاء للحركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- ✓ **هدف إنهاء الاحتلال:** يعتبر كل من الحرس الجديد والحرس القديم أن الهدف الذي تأسست الحركة من أجله يتمثل بإنهاء الاحتلال والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية لم ينته، وأن الانشقاق أو تفتت الحركة يعني الإعلان الرسمي عن فشل الحركة التي قادت الشعب الفلسطيني طوال ٤٤ سنة من تاريخه المعاصر.

مقتطفات من تقرير اللجنة السياسية في المجلس الثوري

الدورة الثالثة والعشرين ٢٥-٢٨/٢/٢٠٠٤

١. هدف فتح إقامة دولة فلسطين المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وفي حدود الرابع من حزيران:

التأكيد على أن هدف الشعب الفلسطيني بنضاله العادل هو إقامة دولة فلسطين المستقلة على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف إلى جانب دولة إسرائيل في أمن وسلام وتطبيقاً لبرنامج فتح وقرارات مجالسنا الوطنية والقمم العربية وقرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات «، (٢٤٢)، (٣٣٨)، (٤٢٥)، (١٣٩٧)، والقرار (١٥١٥) الخاص بخارطة الطريق ورؤية الرئيس بوش لحل الدولتين، دولة فلسطين، ودولة إسرائيل.

٢. التمسك بخيار السلام وبحق شعبنا في الدفاع عن أرضه ضد الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي

٣. إدانة الاغتيالات وإعادة الاحتلال والحصار والحواجز والعقوبات الجماعية ومحاولة ضمّ القدس والمساس بمقدساتنا.

٤. حرية الأسرى والمعتقلين قضية محورية ومركزية في أية مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

٥. لا يمكن تحقيق السلام في ظل جدار الضم والتوسع والفصل العنصري.

٦. الالتزام بخريطة الطريق ودور اللجنة الرباعية.

٧. المجلس الثوري يدعو إلى اتفاق فوري ومتبادل لوقف إطلاق النار.

٨. التمسك بخيار السلام والاعتراف المتبادل.

٩. رفض كافة العمليات ضد المدنيين فلسطينيين وإسرائيليين.

١٠. التركيز على الحوار مع القوى الإسرائيلية.

١١. بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الديمقراطية والتعددية والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

٢١. التركيز على المقاومة الجماهيرية.

١٣. تأكيد الوجه الإنساني لنضالنا والتصدي لهزيمة الإرهاب.

١٤. حق اللاجئين في العودة وفق القرار الدولي ١٩٤.

- ✓ **الحفاظ على المصالح المكتسبة لقيادة الحركة (الحرس الجديد والحرس القديم):** على الرغم من «الصراع» القائم بين الحرس الجديد والحرس القديم إلا أن العديد من المصالح المشتركة ارتبطت بينهما في إطار المكاسب المادية والمعنوية «النفوذ» خلال السنوات السابقة لوجودهم في سدة الحكم مما يدعو كل منهما إلى التحالف والوحدة لمقابلة حزب جديد ينتزع منهم مراكز النفوذ والقوة المادية ويهدد وجود بعضهم خاصة لمن لديهم قضايا استغلال المال العام و/ أو هدره.

ج. آلية ترشح الأسرى لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري

تشير المعطيات التي رشحت من اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس إلى الاتفاق على منح الأسرى ٢٠٠ مقعداً في المؤتمر العام دون اعتمادهم من نصاب انعقاد المؤتمر. كما تشير هذه المعطيات إلى أن الاتجاه في اللجنة التحضيرية تسير نحو الاحتفاظ للأسرى بعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري دون تحديد أو وضوح نسبتهم أو عددهم. فيما يدور النقاش حول آلية ترشح أعضاء المؤتمر الأسرى لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري.

يرى تيار في الحرس القديم أنه من غير الضروري أو المنطقي أن يتم انتخاب أسرى لعضوية اللجان القيادية للحركة «اللجنة المركزية والمجلس الثوري» بحجة عدم منطقيّة انتخاب أحد في الأسر ووقوعه تحت مؤثرات كثيرة تحد من قدرته على التواصل والمشاركة في الحياة التنظيمية والحركية، وأنه يُنتخب الأعضاء بالمراكز القيادية ليستفاد منهم في المهام التنظيمية والحركية. فيما يرى تيار آخر أن يتم تخصيص عدد من مقاعد اللجنة المركزية، وكذلك المجلس الثوري، بحيث يتم تعيين أعضاء في اللجنة المركزية الجديدة من النواب الأسرى حسب النظام الأساسي للحركة الذي بموجبه يتم انتخاب ١٨ عضواً من قبل المؤتمر فيما يتيح تعيين ثلاثة أعضاء من قبل اللجنة المركزية الجديدة.

يتفق الحرس الجديد على ضرورة وجود كوتا مخصصة للأسرى في عضوية المؤتمر العام السادس واللجنة المركزية والمجلس الثوري. ويصر تيار واسع في الحرس الجديد «بزعيمه مروان البرغوثي» على حق الأسرى في الترشح لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري وإخضاع من يرغب من الأسرى «أعضاء المؤتمر» في الحصول على مقعد في اللجنة المركزية أو المجلس الثوري للانتخابات. ويرفضون كافة أشكال التعيين سواء كان ذلك بعدم إخضاع مروان البرغوثي للتنافس أي اختياره على انفراد دون بقية المرشحين (كما حصل في المؤتمر الخامس للرئيس الراحل ياسر عرفات)، أو تعيينه من قبل اللجنة المركزية الجديدة.

مبدئياً لا تشترط نصوص النظام الأساسي لحركة فتح أن يكون عضو المؤتمر المرشح لعضوية أي من اللجنة المركزية أو المجلس الثوري^٩ حاضراً في المؤتمر. فيما تنص المادة ٦٣ على أنه «أ- تتشكل اللجنة المركزية من واحد وعشرين عضواً على الوجه التالي: ١- ثمانية عشر عضواً ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه بالاقتراع السري» دون تحديد أن يكون المرشح حاضراً في جلسات المؤتمر أم غائبا وهي بالتالي لا تشترط الحضور للترشح. فيما تفرق المواد الخاصة بنصاب اتخاذ قرار أو عقد الجلسة، تعديل النظام الأساسي (ثلاثي الحاضرين)^{١٠} أو حجب الثقة عن أعضاء اللجنة المركزية (ثلاثي الحاضرين)^{١١} أو نصاب انعقاد جلسات المؤتمر العام (ثلاثي أعضاء المؤتمر)^{١٢} أو انتخاب أعضاء اللجنة المركزية (الحصول على ٤٠٪ من عدد أصوات المقترعين)^{١٣} بين الحاضرين والغائبين عن جلسات المؤتمر العام.

٩ تنص المادة ٦٥ من النظام الأساسي على أنه «يشترط في العضو المرشح للجنة المركزية أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة (١٥) سنة على الأقل دون انقطاع وأن لا تقل مرتبته التنظيمية عن أمين سر إقليم أو ما يعادلها في الأجهزة والقوات ويشترط حصول المرشح على ٤٠٪ من عدد أصوات المقترعين». كما تنص المادة ٤٩ من النظام الأساسي على أنه «يشترط في المرشح لعضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة عشر سنوات دون انقطاع وأن لا تقل مرتبته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها في القوات أو في الأجهزة الحركية».

١٠ الفقرة ب من المادة ٤٢ من النظام الأساسي «إقرار النظام الأساسي وإجراء أي تعديل عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين».

١١ الفقرة هـ من المادة ٤٢ من النظام الأساسي «حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين».

١٢ الفقرة ج من المادة ٤٣ من النظام الأساسي «تكون جلسات المؤتمر قانونية بحضور ثلثي الأعضاء على أن يكون كافة الأعضاء قد بلغوا خطياً بالحضور قبل أسبوعين من تاريخ الاجتماع وإذا لم يحضر الثلثان يؤجل يومين ويعقد بعدها إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء».

١٣ أنظر المادة ٦٥ من النظام الأساسي لحركة فتح.

(٤) التوصيات

يتطلب وضع إستراتيجية تضمن للحركة وحدتها وتحقق إصلاح بنيتها الداخلية وإعادتها إلى سدة الحكم، إثر الفشل في الانتخابات التشريعية الثانية بداية العام ٢٠٠٦ وانهايار الأجهزة الأمنية التابعة لحركة فتح في قطاع غزة في منتصف العام ٢٠٠٧، (١) عقد المؤتمر العام السادس بناء على معايير واضحة ومعلنة تقوم على أساس الانتخابات في كافة المستويات نزيهة وشفافة ذات مصداقية لإعادة الثقة في الحركة. و(٢) مواثمة البنى الفكرية والتنظيمية للحركة مع واقع الحركة الجديد وبرنامجه السياسي القائم على حل الدولتين. و(٣) تبني برنامج سياسي يوضح الأهداف الفلسطينية ويؤكد على الثوابت الوطنية. و(٤) إيجاد صيغة للعلاقة مع القوى الفلسطينية الأخرى.

قدرة فارس: «مائدة مستديرة لقيادات فتحاوية حول (مستقبل الإصلاح والديمقراطية داخل حركة فتح على ضوء تشكيل لجنة الساحة

(المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله ٢٠٠٧/٤/١٠)

أعتقد أن المؤتمر العام يمكن أن يعقد في ثلاثة مواقع في وقت واحد الأول في الخارج والثاني في الضفة الغربية والثالث في قطاع غزة، ويكون المؤتمر موسعاً بقدر الإمكان حتى لو وصل العدد ٧٠٠٠ أو ٨٠٠٠ كادرا. لأنه يوجد تجربتين في فتح تجربة الداخل التي لم تحظ بأي فرصة بأن تكون جزءاً من المؤتمر (وهذا مؤتمر استثنائي من حيث العدد) هذا المؤتمر يقر برنامجاً سياسياً جديداً ونظاماً داخلياً حديثاً وعصرياً يتفاعل مع معطيات العصر، ويجب أن تفتح الحركة على أطر المجتمع وتبتعد عن الشروط المتعلقة بعضوية الأطر القيادية. ينتخب المؤتمر كل في منطقتيه أعضاء الهيئات القيادية كل منطقة حسب العدد المخصص لها، فمثلاً الضفة الغربية تنتخب العدد المخصص لها في اللجنة المركزية والمجلس الثوري وكذلك قطاع غزة والخارج. هناك من يفكر في إنشاء مكتب سياسي وتوسيع الأطر القيادية العليا (اللجنة المركزية والمجلس الثوري).

١. عقد المؤتمر العام السادس

بعد أربعة وأربعين عاماً على انطلاقة الحركة، ومضي عشرين عاماً على المؤتمر العام الخامس (آخر مؤتمر عام للحركة الذي انعقد في عام ١٩٨٩)، وبروز العديد من المتغيرات على بنية الحركة وبرنامجه السياسي، ينبغي على قيادة حركة فتح تحديد موعد نهائي للمؤتمر السادس باعتباره مؤتمراً استثنائياً من ناحية عدد أعضائه ومن حيث مخرجاته لتطوير البنى الفكرية والأطر التنظيمية القيادية منها والقاعدية ليقدم دفعة قوية للحركة ووحدها. وهذا يتطلب:

- الإعلان عن معايير العضوية في المؤتمر العام السادس المقررة من اللجنة المركزية على أن تراعي التوسع، إلى أقصى حد، في اعتماد القيادات المنتخبة في أطر الحركة ومؤسساتها، والتقليص، إلى أدنى حد، في كوتة العسكر في المؤتمر وذلك عملاً بأحكام قانون الخدمة لقوى الأمن في السلطة الفلسطينية.
- إجراء الانتخابات في المنظمات الشعبية التابعة للحركة لاختيار ممثليها في المؤتمر العام.
- إجراء الانتخابات للمكاتب الحركية في المؤسسات والمنظمات الشعبية.
- إجراء التحضيرات الإدارية واللوجستية لعقد المؤتمر العام السادس بما فيها إقرار كيفية الانعقاد ومكان أو أماكن الانعقاد.
- إقرار اللجنة المركزية والمجلس الثوري تصوراً للهيئة الكيفية ضم مجموعات تمثيلية لقطاعات مجتمعية متنوعة كالمثقفين ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات... الخ، والتي لديها الرغبة في الانضمام للحركة لكنها لم تنخرط في الأطر التنظيمية المختلفة لأسباب مختلفة، وذلك لتوسيع دائرة المشاركة في عضوية المؤتمر لكوادر الحركة.

٢. تعديل النظام الأساسي

ينبغي على قيادة الحركة (الحرس الجديد والحرس القديم) أن يتفق على تقديم مقترحات لحل الإشكاليات المتعلقة بالنظام الداخلي وإزالة التناقضات مع البرنامج السياسي للحركة. وهي على النحو التالي:

أ. المبادئ والأهداف والأساليب:

- ينبغي إعادة النظر في المواد (٤، ٦، ٧، ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢) حيث أنها مازالت تفرض المشاريع والقرارات التي صدرت وتصدر عن هيئة الأمم المتحدة. علماً أن تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ أصبحا مطلباً فلسطينياً، وإحدى أسس البرنامج السياسي لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- يتوجب خلق انسجام ما بين الخطاب الفكري للحركة (المبادئ والأهداف والأساليب) والخطاب السياسي للحركة (البرنامج السياسي). فقد أصبحت المواد التي تدعو إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني وتصفية الكيان الصهيوني في فلسطين، والمواد التي تدعو إلى اعتماد الكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين تتعارض مع البرنامج السياسي للحركة وقرارات الأمم المتحدة وعملية السلام.

- ينبغي عند إعادة النظر في باب المبادئ والأهداف والأساليب التوفيق بين الثقافة الوطنية والمسائل الوجدانية للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بأرض الأبناء والأجداد من جهة والوقائع السياسية وبرنامج الحركة السياسي القائم على حل الدولتين؛ بحيث يمكن اختصار هذه المبادئ والأهداف بمقدمة تتحدث عن الحق التاريخي للفلسطينيين في فلسطين على غرار مقدمة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨.

ب. الأطر القاعدية والقيادية في الحركة

ينبغي إعادة النظر في المؤسسات القيادية والمنظمات القاعدية بحيث تنسجم مع واقع الحركة الحالي بعد عودة مركز القيادة إلى الأراضي الفلسطينية، وانتفاء الضرورات السرية لعمل المنظمات القاعدية، والرغبة في تفعيل الحياة الديمقراطية في الحركة مما يتطلب العمل على:

• المنظمات القاعدية

- تقليص المنظمات القاعدية بإلغاء الخلية والحلقة والجناح، والبدء بالشعبة (الموقع) باعتبارها المنظمة القاعدية الأساسية في الحركة شريطة أن تعتمد على الانتخابات في اختيار اللجنة التنظيمية لترسيخ النهج الديمقراطي في الحركة.

• المؤسسات القيادية في الحركة

- إعادة النظر في الأطر القيادية في الحركة وتقليصها إلى ثلاثة مستويات على الأكثر (مؤتمر عام ولجنة مركزية ومكتب سياسي). تكون اللجنة المركزية بديلاً عن المجلس الثوري (المؤسسة الوسيطة ما بين المؤتمر العام والمكتب السياسي). والتفكير في توسيعها إلى حدود ٥٠٠ عضو أو أكثر ينتخبهم المؤتمر العام وبالإمكان أن يكون لمواقع تمثيلية منتخبة في أطر الحركة عضوية اللجنة المركزية دون انتخاب من المؤتمر العام. وضرورة أن تشمل اللجنة المركزية نواب الحركة في المجلس التشريعي باعتبارهم يحظون بتأييد شعبي في المجتمع الفلسطيني.

٣. البرنامج السياسي للحركة:

- ينبغي أن تتبنى الحركة برنامجاً سياسياً ونضالياً واضحاً ومنسجماً مع الممارسة الفعلية للحركة ومواقفها المعلنة، بحيث يحدد موقف الحركة من عملية السلام وقضايا الحل النهائي، ومن العمليات التفجيرية داخل إسرائيل، وأعمال المقاومة بكافة أشكالها السلمية والمسلحة.

- ينبغي أن يستند البرنامج السياسي على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها، والقدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحل عادل لقضية اللاجئين مستنداً إلى القرار الدولي ١٩٤، ومواصلة النضال لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية كأولوية عمل.

- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ بكافة الوسائل التي تقرها المواثيق الدولية. وفي نفس الوقت نبذ العمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين والتي تقع في حدود دولة إسرائيل التي اعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية.

أحمد قريع مفوض التعبئة والتنظيم في الوطن

مقتطف من المذكرة المقدمة لاجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح المنعقد في ٢-٣/٥/٢٠٠٧

من هنا فإنني أرى أنه لا بد لنا أن نتوافق سلفاً على مجموعة من الأهداف الأساسية لهذا العام للمضي قدماً على الطريق الصحيح، وتصويب الخطى بانتظام شديد، وتحشيد الطاقات اللازمة للفوز بما أعددنا أنفسنا له . . . وأن الأهداف الأساسية التي أقترح أن نقرر تبنيها للعمل معا وإنجازها قبل نهاية هذا العام، حسب أهميتها:

الهدف الأول: تعزيز وحدة الحركة وتوحيدها وتوحد آليات عملها على قاعدة مصلحة الحركة وعلى أسس الديمقراطية المركزية، ووحدة الرؤى السياسية والفكرية والتنظيمية.

الهدف الثاني: استكمال عملية ديمقراطية الحركة وإشاعة الروح الديمقراطية في صفوفها بكل مصداقية، وتنمية ثقافة الحوار وتعدد الآراء، والمنابر، في إطار المؤسسات الحركية المتعددة ولعل عملية ديمقراطية الحركة واستكمال عملية حصر وتدقيق وتثبيت العضوية وإجراء الانتخابات القاعدية التي نتشارك جميعاً في الدعوة إلى الأخذ بها كمنهج تنظيمي وأداة استنهاض، وسبيل وصول مجرب إلى الغايات المنشودة تشكل فرصة مؤاتية لالتهام من عملية استكمال الانتخابات الحركية في غضون ثلاثة أشهر من اليوم.

الهدف الثالث: الالتزام بعقد المؤتمر السادس للحركة وتحديد موعد نهائي لعقده وفق آلية مرنة تسهل عقده وتذلل عقبات المكان والزمان والعدد. الأمر الذي يلقي على اللجنة المركزية والمجلس الثوري عبء اتخاذ بعض القرارات والإجراءات واعتماد اللوائح والتدابير العملية المرنة اللازمة لعقده على وجه السرعة والطلب من اللجنة التحضيرية للمؤتمر استكمال التقارير واللوائح اللازمة لذلك.

الهدف الرابع: تأكيد وتعزيز الوجه النضالي لحركة فتح كعنوان يجب أن يظل سمة فتح الأساسية إلى أن يزول الاحتلال. ومع أن الحفاظ على الوجه النضالي للحركة شرط من شروط بقائها وتحقيق رسالتها بإنهاء الاحتلال الذي ما زال جاثماً على صدورنا وعنصر جوهري من عناصر حيويتها وبقاء تصورها النضال السياسي الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يعني إغفال المتغيرات الذاتية، الإقليمية والدولية، مما يتطلب وعياً تاماً وتوافقاً حركياً ووطنياً على كيفية إدارة الصراع أنجح الطرق وأكثرها فائدة لقضيتنا وشعبنا.

الهدف الخامس: دعم وتنشيط وتفعيل مختلف الأطر التنظيمية والحركية الأخرى، مثل المرأة والشبيبة والأشبال والزهرات والمنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات والمكاتب الحركية للوزارات المؤسسات العامة والتدريب وإعداد الكادر، إضافة إلى العمل الجماهيري الميداني، والعمل التطوعي والمنظمات غير الحكومية. ينتخب المؤتمر كل في منطقتة أعضاء الهيئات القيادية كل منطقة حسب العدد المخصص لها، فمثلاً الضفة الغربية تنتخب العدد المخصص لها في اللجنة المركزية والمجلس الثوري وكذلك قطاع غزة والخارج. هناك من يفكر في إنشاء مكتب سياسي وتوسيع الأطر القيادية العليا (اللجنة المركزية والمجلس الثوري).

٤. العلاقة مع حماس والقوى الأخرى:

- على حركة فتح أن تعيد ترتيب علاقاتها مع القوى الأخرى استناداً إلى مفهوم الشراكة، سواء كانت هذه العلاقة ائتلافية أو تنافسية، وبخاصة أن الانتخابات التشريعية الثانية أثبتت أن حركة فتح ليست هي اللاعب الوحيد في الساحة الفلسطينية بل أن حركة حماس لاعب رئيسي منافس في النظام السياسي مما يستدعي من حركة فتح ما يلي:
- الاستعداد للعمل وفق مبدأ المشاركة بعيداً عن قاعدة التفرد التي اتبعتها طوال الفترات السابقة سواء في منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية باعتبار أن كل من يدخل من الأحزاب السياسية للنظام السياسي يحقق توازناً داخلياً يمنح الجانب الفلسطيني قدرة أكبر في عملية المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي والمجتمع الدولي. كما أن المشاركة تخفف من العبء الذي تتحمله فتح نتيجة قيادتها السلطة الفلسطينية.
- تحديد قواعد المنافسة السياسية وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية وذلك بالاحتكام إلى القواعد الدستورية والقانونية في السلطة الفلسطينية.

ملحق رقم (١)

جداول خاصة بخصائص أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

- جدول رقم ١: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس
- جدول رقم ٢: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئة العمرية
- جدول رقم ٣: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان السكن
- جدول رقم ٤: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة
- جدول رقم ٥: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التحصيل العلمي
- جدول رقم ٦: أعضاء لجان الأقاليم في قطاع غزة حسب حالة اللجوء ووضع الإقامة

جدول رقم ١: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجنس

الضفة الغربية وقطاع غزة				
الجنس		عدد الأعضاء	الإقليم	##
أنثى	ذكر			
٦٣	٣١٨	٣٨١	مجاميع أعداد	عدد الأقاليم
٠,١٧	٠,٨٣	مجاميع نسب		٢١
الضفة الغربية				
الجنس		عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
أنثى	ذكر			
٣	١٠	١٣	يطا	١
٣	٢٤	٢٧	جنين	٢
٥	٢٠	٢٥	طولكرم	٣
٢	١٦	١٨	جنوب الخليل	٤
٢	١٥	١٧	شمال الخليل	٥
٤	١٥	١٩	طوباس	٦
٣	١٤	١٧	قلقيلية	٧
٥	٢١	٢٦	بيت لحم	٨
٤	٢١	٢٥	القدس	٩
٢	١٢	١٤	وسط الخليل	١٠
٢	٢١	٢٣	أريحا	١١
٥	٢٧	٣٢	نابلس	١٢
٣	١٤	١٧	رام الله	١٣
٣	١٦	١٩	سلفيت	١٤
٤٦	٢٤٦	٢٩٢	المجموع	
٠,١٦	٠,٨٤	النسبة		
قطاع غزة				
الجنس		عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
أنثى	ذكر			
٢	١٣	١٥	رفح	١
٢	١١	١٣	الوسطى	٢
٢	٩	١١	غرب غزة	٣
٣	١٢	١٥	خانيونس المعسكر	٤
٣	١٠	١٣	شرق غزة	٥
٢	٦	٨	الشرقية	٦
٣	١١	١٤	خانيونس البلد	٧
١٧	٧٢	٨٩	المجموع	
٠,١٩	٠,٨١	النسبة		

جدول رقم ٢: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئة العمرية

الضفة الغربية وقطاع غزة								
الفئة العمرية						عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ما فوق ٦٠	٥٩-٥٠	٤٠-٤٩	٣٩-٣٠	٢٩-٢٠			
٩	٤	٣٥	١٦٤	١٣٦	٣٠	٣٨١	مجاميع أعداد	عدد الأقاليم
٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٤٣	٠,٣٦	٠,٠٨	١	مجاميع نسب	٢١
الضفة الغربية								
الفئة العمرية						عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ما فوق ٦٠	٥٩-٥٠	٤٠-٤٩	٣٩-٣٠	٢٩-٢٠			
٢	١	٠	٥	٥		١٣	يطا	١
٠		٢	٢٠	٥		٢٧	جنين	٢
٢		١	١٦	٦		٢٥	طولكرم	٣
٠	١	١	٩	٥		١٨	جنوب الخليل	٤
٠	١		٩	٧		١٧	شمال الخليل	٥
٠		١	١٣	٥		١٩	طوباس	٦
٠		٢	٩	٥	١	١٧	قلقيلية	٧
٠		١	١٧	٨		٢٦	بيت لحم	٨
٠		٢	٩	٨	٥	٢٥	القدس	٩
٥		٣	٢	٣	١	١٤	وسط الخليل	١٠
	١	٦	١٤	٢		٢٣	أريحا	١١
٠		٤	١٩	٩		٣٢	نابلس	١٢
٠		٣	٥	٩		١٧	رام الله	١٣
			١	١٤	٤	١٩	سلفيت	١٤
٩	٤	٢٦	١٤٨	٩١	١١	٢٩٢	المجموع	
٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٩	٠,٥١	٠,٣١	٠,٠٤		النسبة	
قطاع غزة								
الفئة العمرية						عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ما فوق ٦٠	٥٩-٥٠	٤٠-٤٩	٣٩-٣٠	٢٩-٢٠			
			١	٨	٦	١٥	رفح	١
		١	٢	٨	٢	١٣	الوسطى	٢
		١	٢	٦	٢	١١	غرب غزة	٣
		٢	٣	٦	٤	١٥	خانيونس المعسكر	٤
		٢	٢	٧	٢	١٣	شرق غزة	٥
		٢	٣		٣	٨	الشرقية	٦
		١	٣	١٠		١٤	خانيونس البلد	٧
	٠	٩	١٦	٤٥	١٩	٨٩	المجموع	
٠	٠	٠,١٠	٠,١٨	٠,٥١	٠,٢١		النسبة	

جدول رقم ٣: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مكان السكن

الضفة الغربية وقطاع غزة						
مكان السكن				عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	مخيم	قرية/ بلدة	مدينة			
٦	٧٨	١٧١	١٢٦	٣٨١	مجاميع أعداد	عدد الأقاليم
٠,٠٢	٠,٢٠	٠,٤٥	٠,٣٣	١	مجاميع نسب	٢١
الضفة الغربية						
مكان السكن				عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	مخيم	قرية/ بلدة	مدينة			
		١٣		١٣	يطا	١
٢	١	١٩	٥	٢٧	جنين	٢
١	٢	١٧	٥	٢٥	طولكرم	٣
٠	١	١٧		١٨	جنوب الخليل	٤
٠	١	٥	١١	١٧	شمال الخليل	٥
٠	٤	٩	٦	١٩	طوباس	٦
٠		٩	٨	١٧	قلقيلية	٧
٠	٢	٩	١٥	٢٦	بيت لحم	٨
٠	٢	١٥	٨	٢٥	القدس	٩
٣		٢	٩	١٤	وسط الخليل	١٠
	٨	٧	٨	٢٣	أريحا	١١
٠	٥	١٧	١٠	٣٢	نابلس	١٢
٠	١	١٣	٣	١٧	رام الله	١٣
		١٩		١٩	سلفيت	١٤
٦	٢٧	١٧١	٨٨	٢٩٢		المجموع
٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٥٨	٠,٣٠			النسبة
قطاع غزة						
مكان السكن				عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	مخيم	قرية/ بلدة	مدينة			
	١٥			١٥	رفح	١
	١١		٢	١٣	الوسطى	٢
	١٠		١	١١	غرب غزة	٣
	١٥			١٥	خانيونس المعسكر	٤
	٠		١٣	١٣	شرق غزة	٥
	٠		٨	٨	الشرقية	٦
			١٤	١٤	خانيونس البلد	٧
٠	٥١	٠	٣٨	٨٩		المجموع
٠	٠,٥٧	٠	٠,٤٣			النسبة

جدول رقم ٤: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة

الضفة الغربية وقطاع غزة							
المهنة					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	بلا	قطاع أهلي	قطاع خاص	القطاع العام			
١١	١٦	٣٢	٦١	٢٦١	٣٨١	مجاميع أعداد	عدد الأقاليم
٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,١٦	٠,٦٩	١	مجاميع نسب	٢١
الضفة الغربية							
المهنة					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	بلا	قطاع أهلي	قطاع خاص	القطاع العام			
١	٢	٤	٣	٣	١٣	يطا	١
٧			٥	١٥	٢٧	جنين	٢
٠	٤	٣	١	١٧	٢٥	طولكرم	٣
٠	٢	٢	٤	١٠	١٨	جنوب الخليل	٤
٠	٢	٤	٤	٧	١٧	شمال الخليل	٥
٠			٥	١٤	١٩	طوباس	٦
٠	٢		٣	١٢	١٧	قلقيلية	٧
٠		٤	٧	١٥	٢٦	بيت لحم	٨
١	١		٣	٢٠	٢٥	القدس	٩
٢	١	١	٣	٧	١٤	وسط الخليل	١٠
		٤	٦	١٣	٢٣	أريحا	١١
		٣	٨	٢١	٣٢	نابلس	١٢
٠		٢	١	١٤	١٧	رام الله	١٣
	٢	١	٦	١٠	١٩	سلفيت	١٤
١١	١٦	٢٨	٥٩	١٧٨	٢٩٢	المجموع	
٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٢٠	٠,٦١		النسبة	
قطاع غزة							
المهنة					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	بلا	قطاع أهلي	قطاع خاص	القطاع العام			
		٢	١	١٢	١٥	رفح	١
				١٣	١٣	الوسطى	٢
		١		١٠	١١	غرب غزة	٣
				١٥	١٥	خانيونس المعسكر	٤
		١	١	١١	١٣	شرق غزة	٥
				٨	٨	الشرقية	٦
				١٤	١٤	خانيونس البلد	٧
٠	٠	٤	٢	٨٣	٨٩	المجموع	
٠	٠	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٩٣		النسبة	

جدول رقم ٥: أعضاء لجان الأقاليم في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التحصيل العلمي

الضفة الغربية وقطاع غزة							
التحصيل العلمي					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	توجيهي فأقل			
٧	٣٤	١٩٦	٣٠	١١٠	٣٨١	مجاميع أعداد	عدد الأقاليم
٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٥١	٠,٠٨	٠,٢٩	١	مجاميع نسب	٢١
الضفة الغربية							
التحصيل العلمي					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	توجيهي فأقل			
١	١	٤	٢	٥	١٣	يطا	١
٠		١٢	١	١٠	٢٧	جنين	٢
٠	٤	١٣	٣	٥	٢٥	طولكرم	٣
٠		١٢	١	٥	١٨	جنوب الخليل	٤
٠	٥	٧	٢	٣	١٧	شمال الخليل	٥
٠		١٥	٤		١٩	طوباس	٦
٠	١	١٢		٤	١٧	قلقيلية	٧
٠	٧	٩	٣	٧	٢٦	بيت لحم	٨
٦	٢	١٢	١	٤	٢٥	القدس	٩
٠		١١	١	٢	١٤	وسط الخليل	١٠
	٤	٦	٦	٧	٢٣	أريحا	١١
٠	٥	١٢	٤	١١	٣٢	نابلس	١٢
٠	٣	٦	٢	٦	١٧	رام الله	١٣
	٢	٥		١٢	١٩	سلفيت	١٤
٧	٣٤	١٣٦	٣٠	٨١	٢٩٢	المجموع	
٠,٠٢	٠,١٢	٠,٤٦	٠,١٠	٠,٢٨	النسبة		
قطاع غزة							
التحصيل العلمي					عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
غير محدد	ماجستير فأعلى	بكالوريوس	دبلوم	توجيهي فأقل			
		١٢		٣	١٥	رفح	١
		٩		٤	١٣	الوسطى	٢
		٧		٤	١١	غرب غزة	٣
		٧		٨	١٥	خانيونس المعسكر	٤
		١٠		٣	١٣	شرق غزة	٥
		٧		١	٨	الشرقية	٦
		٨		٦	١٤	خانيونس البلد	٧
٠	٠	٦٠	٠	٢٩	٨٩	المجموع	
٠	٠	٠,٦٧	٠	٠,٣٣	النسبة		

جدول رقم ٦: أعضاء لجان الأقاليم في قطاع غزة حسب حالة اللجوء ووضع الإقامة

قطاع غزة						
وضع الإقامة		حالة اللجوء		عدد الأعضاء	الإقليم	الرقم
عائد	مقيم	غير لاجئ	لاجئ			
	١٥		١٥	١٥	رفح	١
	١٣	٢	١١	١٣	الوسطى	٢
١	١٠	١	١٠	١١	غرب غزة	٣
	١٥		١٥	١٥	خانيونس المعسكر	٤
١	١٢	١٠	٣	١٣	شرق غزة	٥
١	٧	٨		٨	الشرقية	٦
	١٤	١٣	١	١٤	خانيونس البلد	٧
٣	٨٦	٣٤	٥٥	٨٩	المجموع	
٠,٠٣	٠,٩٧	٠,٣٨	٠,٦٢	النسبة		

إصدارات أخرى حول حركة فتح

موقف حركة فتح من عملية السلام
في ظل الشراكة السياسية مع حركة حماس

علاء حلوح

أحدثت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية تغييراً واضحاً في موازين القوى على الساحة الفلسطينية، ففي أول مشاركة لحركة حماس في الانتخابات التشريعية فازت بأغلبية مقاعد المجلس (٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً)، في حين حصلت حركة فتح على ٤٥ مقعداً، وحصلت باقي القوى والمستقلون على ١٣ مقعداً.

وجدت حركة فتح نفسها بعد الانتخابات التشريعية قوة ثانية على الساحة الفلسطينية بعد أن استمرت لحوالي ٤٠ عاماً القوة الأولى في الساحة الفلسطينية، سواء على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية التي نشأت عام ١٩٦٤ أو على صعيد السلطة الفلسطينية التي أنشأت بموجب اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. مرت حركة فتح خلال سنواتها الأربعين الماضية بتجارب مختلفة بدأتها بالكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين، ثم برنامج الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني التي يتساوى فيها مواطنها دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون. ثم تبنت برنامج العمل المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي دعا لإقامة سلطة وطنية مناضلة على أي جزء يتم تحريره أو ينسحب منه الاحتلال. ونتيجة لاستمرار الوضع الدولي وموازن القوى لصالح القوى المعادية للشعب الفلسطيني. وافقت حركة فتح على قرارات الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ودخلت في مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل تمخض عنها اتفاق إعلان المبادئ بين م. ت. ف وإسرائيل.

أظهرت تجربة فتح خلال السنوات الماضية أن موقف حركة فتح من عملية السلام تأثر بالتحويلات المحلية والإقليمية والدولية، بدءاً من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومروراً بخروج قوات الثورة الفلسطينية من بيروت (آخر معقل لها في دول الجوار العربي) وتشتتها في المحيط العربي، وانهيار النظام العالمي (نظام ثنائي القطبية) المتمثل بانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية ليصبح العالم نظام قطب واحد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، إضافة لحرب الخليج الثانية التي اندلعت على ضوء الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وما تركته نتائج هذه الحرب من انقسام عربي وحصار على منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لموقفها من الحرب.

المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح
بين النظام الأساسي الحالي واستحقاقات عملية السلام

جهاد حرب

أحدث انخراط حركة فتح عبر منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام (منذ مباحثات مدريد والاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية ١٩٩٣-١٩٩٥) تحولاً هاماً في البنية الفكرية والخطاب السياسي لحركة فتح ومواقفها من الصراع مع إسرائيل بمستوياته المختلفة؛ حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح بقرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و ٢٤٢ و ٣٣٨ وبحق إسرائيل في الوجود ونبذت العنف والمطالبة بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. في حين بقيت مبادئ الحركة وأهدافها المنصوص عليها في النظام الأساسي للحركة (المتبناة منذ نشأة حركة فتح عام ١٩٥٨)، والداعية إلى تصفية الكيان الصهيوني وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، واعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، كما هي دون تغيير.

وتشير استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بين أعضاء حركة فتح وكوادرها إلى رغبة عالية بإجراء تعديلات على مواد النظام الأساسي المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأسلوب، حيث أيدته ٧٤٪ من أعضاء ومناصري حركة فتح الذين شاركوا في الانتخابات الداخلية "البرايمرز" لاختيار مرشحي الحركة في الانتخابات التشريعية بينما عارض التعديل ٢٤٪. وأيد إجراء التعديل ٦٤٪ من كوادر وقيادات حركة فتح الذين شاركوا في مؤتمرات الأقاليم التي جرت في الضفة الغربية العام ٢٠٠٧ فيما عارضه ٣٣٪.

تتصارع ثلاث وجهات نظر داخل حركة فتح بشأن مسألة تعديل المبادئ والأهداف والأسلوب المذكورة في النظام الأساسي للحركة: الأولى تعارض من حيث المبدأ إجراء أي تعديل على المبادئ والأهداف والأسلوب باعتبار أن هذه المبادئ وضعت قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومن أجل تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وأن أهداف الحركة لم تنجز بعد. والثانية تدعو إلى التريث والتروي، وربط إجراء هذه التعديلات بسلوك الحكومة الإسرائيلية، وبتغيير مبادئ وأهداف وأسلوب الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية. والثالثة تعتقد بأنه يجب إجراء تعديلات وتغييرات في هذه النصوص كي تتسجم مع الخطوات والمواقف والبرامج السياسية التي صدرت عن حركة فتح بعد بدء عملية السلام العام ١٩٩١.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH



رام الله، فلسطين / هاتف: 02 2964933 - فاكس: 02 2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org / <http://www.pcpsr.org>